الدور الدبلوماسي لوزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي تجاه المنظمات الدولية والإقليمية (١٩٨١- ١٩٨٩)

أ.د . نعيم جاسم محمد

كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة بابل

naeem.Jassim.humlec.2@uobadylon.edu.iq

الباحثة زينب سليم مهدي

Prof. Dr. Naeem Jassim Mohammed

Researcher: Zainab Salim Mahdi

College of Education for Humanities, University of Babylon

ولايتي ، إيران، سياسة خارجية ، منظمات دولية

Velayati, Iran, Foreign Policy, International Organizations

الملخص

يتحدث هذا البحث عن الدور الدبلوماسي الذي مارسه وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي في تعزيز مكانة إيران إقليمياً ودولياً، من خلال نشاطه المكثف في المنظمات الدولية والإقليمية منذ توليه منصبه وزيراً للخارجية في المرحلة الاولى للمدة (1981 - 1989)، وسلط البحث الضوء على سياساته الرامية إلى كسر العزلة التي فرضت على إيران بعد الثورة، وتعزيز العلاقات مع دول العالم الإسلامي وحركة عدم الانحياز ، كما سلط البحث الضوء على مدى تأثير جهوده في الدفاع عن القضايا الإسلامية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وسعيه لدعم سياسة الحوار والتقارب بين الشعوب ،

وتخلص الدراسة إلى أن ولايتي ساهم في بناء نهج دبلوماسي متوازن لإيران يجمع بين الأيديولوجية والمصالح الوطنية في إطار التعاون الدولي.

Abstract

The Diplomatic Role of Iranian Foreign Minister Ali Akbar Velayati towards International and Regional Organizations (1981-1989) This research discusses the diplomatic role played by Iranian Foreign Minister Ali Akbar Velayati in enhancing Iran's regional and international standing, through his intensive activity in international and regional organizations since assuming his position as Foreign Minister in the first phase of the period (1981-1989). The research highlights his policies aimed at breaking the isolation imposed on Iran after the revolution, and strengthening relations with the countries of the Islamic world and the Non-Aligned Movement. The research also highlights the extent of the impact of his efforts in defending Islamic causes, foremost among them the Palestinian cause, and his endeavor to support the policy of dialogue and rapprochement between peoples. The study concludes that Velayati contributed to building a balanced diplomatic approach for Iran that combines ideology and national interests within the framework of international cooperation.

المقدمة

تعد الدبلوماسية من أهم الوسائل التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها السياسية وتعزيز مكانتها الدولية، لا سيما في ظل التحولات المتسارعة التي شهدها النظام الدولي بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، برز وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي كأحد أبرز الشخصيات التي ساهمت في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، إذ عمل على توظيف الدبلوماسية لتعزيز حضور إيران في المنظمات الإقليمية والدولية، وإبراز مواقفها من القضايا العالمية ، لا سيما القضايا الإسلامية والعربية .

هدف هذا البحث إلى دراسة الدور الدبلوماسي الذي مارسه وزير الخارجية الإيرانية علي أكبر ولايتي ، من خلال مشاركاته ونشاطاته في أهم المنظمات الدولية والإسلامية وهي الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، ومنظمة عدم الانحياز، وتحليل مواقفه السياسية التي ساهمت في

ترسيخ حضور إيران على الساحة الدولية ، على الرغم من التحديات التي واجهتها بلاده أبان تلك المدة ، لاسيما في ظل وجود الحرب العراقية – الإيرانية (1980-1988) .

قسم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة ، حمل المبحث الأول عنوان : "دور علي أكبر ولايتي الدبلوماسي في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومواقفه من القضايا الدولية" ، أما المبحث الثاني فقد تحدث عن دوره الدبلوماسي في منظمة التعاون الإسلامي، بينما سلط المبحث الثالث الضوء على دوره الدبلوماسي في حركة عدم الانحياز، وأعتمد البحث على مصادر متنوعة، أبرزها وثائق وزارة الخارجية العراقية المحفوظة في دار الكتب والوثائق في المكتبة الوطنية في بغداد ، وكذلك مذكرات علي أكبر ولايتي باللغة الفارسية، فضلاً عن عدد من الرسائل والاطاريح الجامعية والكتب الأجنبية والعربية ، وكذلك البحوث والدراسات المنشورة في مجلات عربية وعراقية واجنبية ، وكذلك الصحف العربية والاجنبية ، إذ زودت تلك المصادر البحث بمعلومات مهمة .

المبحث الأول : دوره الدبلوماسي في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة

سافر علي أكبر ولايتي[1] إلى مدينة نيويورك في الثلاثين من كانون الثاني 1982، استجابةً لدعوة من سوريا ودول حركة عدم الانحياز للمشاركة في الدورة الاستثنائية التاسعة للجمعية العامة للأمم المتحدة[2]، المخصصة لمناقشة قرار (إسرائيل) ضم مرتفعات الجولان السورية في الرابع عشر من كانون الأول 1981، وهدفت مشاركة ولايتي إلى فضح الطبيعة العدوانية للكيان الصهيوني وحليفته الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن إبراز الموقف الاستراتيجي لإيران في دعم سوريا والقضايا العربية والإسلامية، والعمل على تعزيز التنسيق مع الدول الإسلامية ودول حركة عدم الانحياز بشأن سبل مواجهة الاحتلال (الإسرائيلي)، وخلال هذه الزيارة عقد ولايتي سلسلة من اللقاءات السياسية المهمة، أبرزها لقاؤه بوزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام [3] في الأول من شباط 1982، وناقش الجانبان آليات التنسيق السياسي والميداني لمواجهة الاحتلال (الإسرائيلي) وأكدوا أيضاً على ضرورة رفض عقد قمة حركة عدم الانحياز في بغداد في ظل استمرار الحرب العراقية - الإيرانية، لأن ذلك يتناقض مع مبادئ الحركة ويزعزع حيادها الحقيقي[4].

وفي غضون ذلك التقى ولايتي مع كبار المسؤولين الكوبيين في الثالث من شباط عام 1982م، لمناقشة دور هافانا في دعم المواقف المناهضة للاحتلال، والدعوة إلى طرح قضية الجولان في اجتماعات حركة عدم الانحياز القادمة، كما التقى ولايتي مع الأمين العام للأمم المتحدة، خافيير بيريز دي كوييار (Javier Perez de Cuellar) [5]، لمناقشة الحرب العراقية - الإيرانية، وإمكانية

تبادل أسرى الحرب، وضرورة انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان، والحوار مع الأمم المتحدة بشأن قضية اللاجئين الأفغان[6].

وخلال وجوده في نيويورك التقى علي أكبر ولايتي في الثالث من شباط 1982مع وزيري خارجية الجزائر والإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الحبيب الشطي[7]، وتبادلوا وجهات النظر حول سبل تعزيز العمل السياسي المشترك لدعم سوريا ومواجهة قرار ضم الجولان، كما ناقشوا آليات تعزيز التضامن الإسلامي في مواجهة التحديات المشتركة، وألقى ولايتي كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أكد فيها أن الاعتماد على المنظمات الدولية في ظل الهيمنة الإمبريالية لا يمكن أن يؤدي إلى تحرير الأراضي المحتلة، وأشار إلى أن السبيل الوحيد لاستعادة الحقوق هو مواصلة النضال وتوحيد صفوف الأمة الإسلامية، كما دعا إلى رفض المبادرات السياسية التي تروج لها القوى الصهيونية والإمبريالية، وحث على استخدام النفط كسلاح استراتيجي، وحشد الموارد الاقتصادية والعسكرية للدفاع عن الأراضي والمقدسات الإسلامية، واقترح تشكيل فيلق القدس كجبهة موحدة لمواجهة الاحتلال، مع تقديم الدعم الكامل لسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية وجنوب لبنان، وبعد عودته إلى طهران عقد ولايتي مؤتمراً صحفياً في السابع من شباط 1982، عرض فيه نتائج زيارته إلى نيويورك، وأوضح أن التحرك الإيراني ساهم في إصدار قرار يدين (إسرائيل) رغم الضغط والابتزاز السياسي الذي مارسته الولايات المتحدة الامريكية، وعدّ ذلك انتصاراً سياسياً مهماً للدول الرافضة للاحتلال والهيمنة الأجنبية[8].

ألقى علي أكبر ولايتي كلمةً في المؤتمر الثاني لنزع السلاح التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في الثامن من حزيران 1982، تناول فيها فشل المجتمع الدولي في تنفيذ قرارات المؤتمر الأول لنزع السلاح، وانتقد الإنفاق العسكري المتزايد للقوى الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية، التي خصصت مئات المليارات من الدولارات لتطوير الأسلحة في وقتٍ تتفاقم فيه الفقر والجوع والمرض في جميع أنحاء العالم، وأكد ولايتي أن المفاوضات والقرارات الدولية لا جدوى منها ما لم تكن مبنية على حسن نية وإرادة سياسية صادقة، ودعا إلى اتخاذ إجراءات عملية وجماعية تهدف إلى وقف سباق التسلح، ومنع احتكار الأسلحة النووية، والعمل على تفكيك القواعد العسكرية الأجنبية، ولاسيما في منطقتي المحيط الهندي والخليج العربي، كما رفض تشكيل قوات الرد السريع الأمريكية، معتبراً إياه تهديداً مباشراً لأمن واستقرار الدول النامية، وفي العاشر من حزيران من العام نفسه، التقى ولايتي بالأمين العام للأمم المتحدة، خافيير بيريز دي كوييار، إذ ناقش الجانبان التطورات في أفغانستان ورفضهما لأي تسوية لا تعترف بحق الشعب الأفغاني في تقرير مصيره وحريته السياسية[9].

في السياق ذاته عقد علي أكبر ولايتي مؤتمراً صحفياً في نيويورك في الحادي عشر من حزيران 1982، أدان فيه العدوان (الإسرائيلي) على جنوب لبنان، موضحاً موقف إيران الرافض لهذا العدوان،

ومؤيداً المقاومة اللبنانية والفلسطينية، وبعد جولة استغرقت قرابة أسبوعين، شملت كوبا (هافانا) ونيويورك، عاد ولايتي إلى طهران في الثاني عشر من حزيران من العام نفسه، في الثاني عشر من تشرين الأول من العام نفسه، ألقى ولايتي خطاباً مطولاً، استغرق قرابة (45) دقيقة، أمام الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وبدأ ولايتي كلمته بالإعراب عن أمله في أن تسهم خبرة الأمين العام للأمم المتحدة في إيجاد حلول فعالة للأزمات الدولية، ووصف المشهد العالمي آنذاك بأنه قاتم، في ظل تصاعد سباق التسلح، وتزايد انتهاكات مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، وانتشار الفقر المادي والثقافي على نطاق واسع، وفي كلمته تناول ولايتي مأساة صبرا وشاتيلا[10]، متهماً (إسرائيل) والولايات المتحدة الامريكية بارتكاب جرائم في ظل صمت عالمي، وانتقد خيانة بعض الأنظمة العربية التي شرعت وجود (إسرائيل)، مؤكداً أن الحل الجذري للقضية الفلسطينية يكمن في تأكيد إسلاميتها وتوحيد القوى الإسلامية[11].

وفي غضون ذلك التقى ولايتي بالأمين العام للأمم المتحدة في الثاني عشر من تشرين الأول 1982، خافيير بيريز دي كوييار، الذي أعرب عن استعداده للتوصل إلى حل عادل للصراع العراقي - الإيراني وفقاً لشروط إيران، وناقشا قضايا فلسطين وأفغانستان وكمبوديا، كما عقد اجتماعات ثنائية مع وزراء خارجية تنزانيا والجزائر وغينيا، واتفقا على زيارات متبادلة وقضايا وساطة، فضلاً عن أجراء محادثات اقتصادية مع اليونان، وأشار ولايتي إلى الإجراءات الأمنية الأمريكية المشددة خلال الرحلة، ودور الجمعية الإسلامية للطلاب الإيرانيين في مواجهة تظاهرات منظمة مجاهدي خلق[12]وجماعات المعارضة، والأنشطة الداعمة للجمهورية الإسلامية، وفي السادس عشر من تشرين الأول من العام نفسه، قدم ولايتي اثناء عودته الى إيرانتقريراً عن رحلته إلى نيويورك واجتماعاته مع خمسة عشر وزير خارجية في اجتماع عقد بمكتب الرئيس الإيراني آية الله علي خامنئي[13] بحضور رئيس مجلس الشورى الإسلامي هاشمي رفسنجاني[14] [15].

شارك علي أكبر ولايتي على رأس وفد سياسي رفيع المستوى، في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، المنعقدة في نيويورك في الثامن والعشرين من أيلول 1983، وهدفت مشاركته إلى عرض مواقف إيران من القضايا الدولية والإقليمية، وعقد لقاءات ثنائية مع كبار المسؤولين الدوليين، وفي الثلاثين من أيلول من العام نفسه، ألقى ولايتي كلمة إيران أمام الجمعية العامة، تناول فيها الأزمات السياسية والاقتصادية التي كان يواجهها العالم، وأدان انتهاكات القوى الكبرى لحقوق الشعوب واستغلالها لموارد الدول النامية، وأكد أن الحل الجذري للقضية الفلسطينية يكمن في اتخاذ موقف دولي حازم ضد الكيان (الإسرائيلي)، ورفض أي حلول سلام أحادية الجانب أو مفاوضات

مباشرة مع هذا الكيان المحتل، كما تناول ولايتي في كلمته الأوضاع المتدهورة في لبنان وأفغانستان والحرب العراقية - الإيرانية، مسلطاً الضوء على دعم بلاده لحركات التحرر في الصحراء الغربية وجنوب إفريقيا وناميبيا ودول أمريكا اللاتينية، ودعا إلى تعزيز دور حركة عدم الانحياز، ومعالجة قضايا نزع السلاح، ومعالجة الأزمات الاقتصادية العالمية لتحقيق العدالة بين الأمم[16] .

التقى ولايتي بالأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كوييار، في الأول من تشرين الأول ١٩٨٣، لمناقشة الوضع في أفغانستان والحرب العراقية – الإيرانية، وفي مؤتمر صحفي عقد في طهران في الخامس من تشرين الأول ١٩٨٣، أوضح ولايتي أن مشاركته هدفت إلى التعبير بوضوح عن موقف إيران من القضايا التي تمس العالم الإسلامي والعالم الثالث، وأشار إلى الاستقبال الإيجابي لخطابه في الأمم المتحدة من قبل العديد من الوفود، إذ عبر عن هموم الشعوب المضطهدة، وأكد ان الهدف من المشاركة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما هو الحال في أي محفل آخر، هو أولاً منع الدعاية والمؤامرات السياسية ضد إيران، والفاعلية في رسم خط عدم انحياز حقيقي في العالم، وإعطاء هذه القوة لدول العالم الثالث والدول الإسلامية الأخرى، التي تستطيع، بالاعتماد على شعوبها وبالاتحاد والتعاضد مع بعضها البعض [17].

ترأس علي أكبر ولايتي في الخامس والعشرين من أيلول 1984، وفداً رسمياً إلى نيويورك للمشاركة في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي خصصت لمناقشة موقف إيران من الحرب العراقية - الإيرانية، فضلاً عن الجهود الدبلوماسية الرامية إلى طرد (إسرائيل) من الأمم المتحدة، وفي الثامن والعشرين من أيلول من العام نفسه، عقد ولايتي عدة اجتماعات في مقر البعثة الإيرانية بنيويورك مع وزراء خارجية رومانيا والمجر وأوروغواي وسورينام وسوريا، وتبادلوا خلال هذه الاجتماعات وجهات النظر حول العلاقات الثنائية، والقضية الفلسطينية، وسبل التنسيق لمواجهة السياسات الإمبريالية والصهيونية، وفي السابع من تشرين الأول 1984، عقد أيضاً اجتماعات موسعة مع وزراء خارجية بنين وألبانيا وكوبا وكوريا الشمالية والبحرين واليمن الجنوبي والإمارات العربية المتحدة ويوغوسلافيا وليبيا، وأكد الاجتماع على ضرورة تطوير التعاون السياسي والاقتصادي بين إيران وهذه الدول، ودعم الجهود المشتركة لعزل (إسرائيل) دولياً، وتوحيد المواقف بين الدول الإسلامية والتقدمية في مواجهة تداعيات اتفاقية كامب ديفيد[18] [19].

في السياق نفسه التقى علي أكبر ولايتي في الأول من تشرين الأول 1984م، بمجموعة من وزراء خارجية الدول المختلفة في مقر الأمم المتحدة، من بينهم وزراء إيطاليا، والجزائر، والنمسا، وتونس، وبلغاريا، وألمانيا الشرقية، تناولت اللقاءات تعزيز العلاقات الثنائية والتطورات الإقليمية، وسبل التعاون لمواجهة الصهيونية والإمبريالية، فضلاً عن التعاون بين دول عدم الانحياز وطرد (إسرائيل) من المحافل الدولية، لاسيما الأمم المتحدة، كما أكد ولايتي على أهمية دعم نضال الشعب الصحراوي

ضد الاحتلال المغربي، وتعزيز التنسيق مع الجزائر وتونس لمواجهة المخاطر (الإسرائيلية) ومؤامرات القوى الكبرى في المنطقة[20].

في غضون ذلك ألقى علي أكبر ولايتي في الثاني من تشرين الأول عام 1984، خطاباً في الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، تناول فيه الوضع الدولي وقضايا (فلسطين، لبنان، أفغانستان، والحرب العراقية - الإيرانية)، وانتقد سياسات بعض الحكومات العربية التي تتعاون مع (إسرائيل) أو تقيم معها علاقات رسمية، مؤكداً موقف إيران في الدفاع عن حقوق المسلمين ورفض أي تسوية مع الاحتلال (الإسرائيلي)[21].

قدم علي أكبر ولايتي في خطابه أمام الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، في الرابع من تشرين الأول 1985، تقييماً نقدياً ودقيقاً للأمم المتحدة وأدائها في معالجة الأزمات العالمية، مركزاً على تجربة إيران خلال الحرب العراقية - الإيرانية، وفي بداية خطابه أشاد بالدور البناء نسبياً للأمم المتحدة، مؤكداً على ضرورة معالجة نقاط ضعف المنظمة وإصلاح هيكلها، وأشار إلى أن ميثاقها قائم على القيم السياسية والثقافية للقوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، ولا يعكس القيم المشتركة لجميع الدول الأعضاء، مما يؤدي إلى سوء تفسير مفهوم العدالة وإضعاف قدرة المنظمة على حل الأزمات، كما انتقد ولايتي استخدام حق النقض (الفيتو) من قِبل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، معتبراً ذلك تقويضاً لمبادئ الميثاق وعرقلةً لتنفيذ القرارات، وأكد أن معظم قرارات المجلس منذ إنشائه لم تفض إلى نتائج عملية في معالجة الأزمات، بما في ذلك الحروب والصراعات الكبرى، مبرراً ضرورة إصلاح جذري لدور الأمم المتحدة في صون السلام والأمن العالميين[22].

تناول ولايتي في اجتماعات الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة القضية الفلسطينية، مؤكداً أن الانتهاكات (الإسرائيلية) لحقوق الشعب الفلسطيني تعد القضية الدولية الأكثر انتشاراً وإصراراً، وأن المساعي التنازلية للتسوية لن تفضي إلى حل عادل، وأكد على ضرورة مواصلة النضال لتحرير كامل الأرض الفلسطينية، ورفض أي اعتراف (بإسرائيل)، وأخيراً، قيم ولايتي أداء الأمم المتحدة في التعامل مع الأزمات في نيكاراغوا وأفغانستان وجنوب شرق آسيا، فضلا عن العدوان العنصري للنظام الجنوب أفريقي، مشيراً إلى بعض الخطوات الإيجابية التي اتخذتها المنظمة وأمينها العام، مثل تقديم المساعدات الاقتصادية للشعوب الأفريقية المتضررة من المجاعة[23].

وفي خطابه أمام الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في الأول من تشرين الأول 1986، أكد ولايتي على أهمية تعزيز دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين، وأشار إلى أن المنظمة على الرغم من نجاحها النسبي في بعض المجالات الا أنها واجهت تحديات كبيرة في

التنمية الاقتصادية والتعاون، وأشار إلى أن هيمنة الدول المتقدمة على النظام الاقتصادي الدولي واستمرار ما يسمى " بالاستعمار الجديد" يقف حائلاً دون تحقيق العدالة الاقتصادية والسياسية على الصعيد الدولي، وفي المجال السياسي، سلط ولايتي الضوء على مخاطر سباق التسلح، واختلال توازن القوى، وغياب رادع فعال ضد الهيمنة وانتهاك السيادة، مما يعكس الطبيعة غير المتكافئة للعلاقات الدولية، وأكد أن الدول المستقلة، ولاسيما دول حركة عدم الانحياز، استطاعت على مدى ربع قرن، أن تؤدي دوراً فاعلاً في صياغة القرارات الدولية، وأن تحدث تأثيراً إيجابياً نسبياً على هيكل الأمم المتحدة[24].

في خطاب علي أكبر ولايتي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأول من تشرين الأول عام 1986 أشار إلى أن قرار مجلس الأمن الأخير، المستند إلى حكم محكمة العدل الدولية في لاهاي، يوضح رفض الولايات المتحدة الامريكية الالتزام بالقوانين والاتفاقيات الدولية، وأن السياسات العسكرية الأمريكية قوضت جهود حل الأزمات في أمريكا اللاتينية، مثل القضية النيكاراغوية، وأوضح ولايتي أن إيران مستعدة لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي مع باكستان وتركيا ضمن منظمة التعاون الاقتصادي الإقليمية، ومع باقي دول آسيا والعالم، مع السعي لحل الأزمات الإقليمية بطرق عادلة لتحقيق السلام والاستقرار، بما في ذلك القضايا الكمبودية والكورية وتيمور الشرقية، مع رفض تفكك أي دولة إسلامية، وأخيراً أكد ولايتي أن إيران كدولة عضو في الأمم المتحدة تسعى لاكتساب الخبرة وتعزيز التعاون الدولي والمساهمة في تطوير منظومة الأمم المتحدة[25].

كان النشاط الدبلوماسي لوزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي خلال عامي 1987 و1988 بارزاً في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، بصفته ممثلًا للجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال إحدى أكثر الفترات حساسية في تاريخ السياسة الخارجية الإيرانية، تزامن نشاطه مع العامين الأخيرين من الحرب العراقية - الإيرانية وما تلاها من تطورات إقليمية ودولية مؤثرة، بدأ هذا النشاط عندما شارك ولايتي بصحبة الرئيس الإيراني في الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، المنعقدة في نيويورك من الخامس عشر من أيلول عام 1987، وفي الثاني والعشرين من أيلول من العام نفسه ألقى الرئيس الإيراني علي خامنئي خطاباً رسمياً أمام الجمعية العامة، مؤكداً ما وصفه بـ **"حق الجمهورية الإسلامية في الدفاع عن نفسها في الحرب العراقية – الإيرانية "**، كما انتقد تواطؤ المجتمع الدولي مع نظام العراق بسبب استخدامه للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين الإيرانيين، ودعا في خطابه إلى **"إصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة"** لضمان تعاملها مع قضايا العالم الإسلامي بمزيد من الإنصاف، وجاءت مشاركته بعد تصاعد الهجمات المتبادلة بين البلدين في منطقة الخليج، مما أعطى خطابه أهمية سياسية ودبلوماسية كبيرة آنذاك، ورسخ حضوره كشخصية دبلوماسية إيرانية بارزة في المحافل الدولية[26].

عاد ولايتي إلى نيويورك في الخامس والعشرين من تموز 1988 في زيارة رسمية أخرى للمشاركة في محادثات وقف إطلاق النار وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم(598) [27]، وخلال الزيارة، التقى بالأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كوييار وعدد من ممثلي الدول الأعضاء لمتابعة آليات تنفيذ القرار، وجاءت زيارته بعد أن أعلنت طهران رسمياً قبولها قرار مجلس الأمن، مما أضفى على مهمته طابعاً تفاوضياً رفيع المستوى يهدف إلى ضمان مصالح إيران في المرحلة الانتقالية لما بعد الحرب[28].

يتضح مما سبق بأن وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي قد كان نشطاً في المشاركة الفاعلة باجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال المدة (1981-1989) ، وقد اثبت جدارة في عمله الدبلوماسي ابأن تلك المدة .

المبحث الثاني : دوره الدبلوماسي في منظمة المؤتمر الإسلامي

إن منظمة المؤتمر الإسلامي المعروفة الآن بأسم منظمة التعاون الإسلامي، هي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، منذ تأسيسها، شملت عضويتها سبعة وخمسين دولة موزعة على أربع قارات، وجاء تأسيسها من القمة التاريخية التي عقدت في الرباط في الخامس والعشرين من أيلول عام 1969، رداً مباشراً على الجريمة المروعة المتمثلة في حرق المسجد الأقصى في القدس المحتلة، أثار هذا الحدث غضباً في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وأكد مجدداً على ضرورة التوحد دفاعاً عن القضايا الإسلامية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، ومنذ ذلك الحين، عدت المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي، وعملت على حماية مصالحه، والتعبير عنها، وتعزيز السلام والوئام الدوليين بين شعوب العالم، وكان تأسيسها في سياق سياسي وديني معقد اتسم بتصاعد الصراع العربي – (الإسرائيلي) وظهور إطار شامل يعكس وحدة الموقف الإسلامي[29].

كان الهدف من هذه المنظمة تعزيز التضامن ودعم التعاون الإسلامي بين الدول الأعضاء في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعملية والمجالات الأخرى، والعمل على إزالة التفرقة العنصرية والقضاء على الاستعمار في أشكاله كافة، ودعم السلام والأمن الدوليين القائمين على العدل، والحفاظ على الاماكن المقدسة ودعم كفاح الشعب العربي الفلسطيني في استعادة أراضيه، ودعم كفاح الشعوب الإسلامية للحفاظ على استقلالها وسيادتها، وتهيئة الأجواء المناسبة لتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء والدول الأخرى[30].

حضر ولايتي اجتماعاً في طهران بين آية الله خامنئي ووفد المساعي الحميدة لوقف الحرب العراقية – الإيرانية السلام التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي برئاسة رئيس غينيا أحمد سيكو توري[31]في التاسع عشر من نيسان عام 1982م، تناول الاجتماع أهمية إنهاء الحرب ضمن رؤية استراتيجية

إسلامية شاملة، وأكد الجانب الإيراني أن إنهاء الحرب دون ضمانات مناسبة يتعارض مع حماية الدول الإسلامية من العدوان [32].

ومن جانب آخر شارك ولايتي، في المؤتمر الثالث عشر لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد في نيامي عاصمة النيجر الذي عقد في المدة (الثاني والعشرين-السادس والعشرين آب عام 1982م)، وفي يوم الأحد الموافق الثاني والعشرين من آب من العام نفسه، وقبل مغادرته، أكد ولايتي أن الهدف من الرحلة هو عرض موقف إيران الثابت الرافض لأي تسوية مذلة للغزو (الإسرائيلي) للبنان، وانتقد مبادرة المبعوث الأمريكي فيليب حبيب[33]، ودعا الدول الإسلامية إلى المواجهة المباشرة مع (إسرائيل)، وأكد ولايتي التزام إيران بوحدة الأمة الإسلامية، ودعمها للشعوب المضطهدة في فلسطين، وأفغانستان، والفلبين وإريتريا، وانتقد فشل المنظمة في تحقيق أهدافها، كما أدان الغزو السوفيتي لأفغانستان، وقدم عدة مقترحات، منها فرض عقوبات على الولايات المتحدة الأمريكية، وإعادة النظر في العلاقات معها، ودراسة النفوذ (الإسرائيلي) في أفريقيا ومواجهة النشاط التبشيري وإدانة مصر [34].

بعد المؤتمر سافر ولايتي إلى كوناكري عاصمة غينيا في السادس والعشرين من آب 1982، لتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي، لا سيما في مجالي النفط والتعليم، وأشاد الرئيس الغيني أحمد سيكو توري بالتاريخ الإسلامي لإيران، وعند عودة ولايتي إلى إيران في السابع عشر من أيلول من العام نفسه ، أوضح أن أهم إنجاز حققه هو إدراج مقترحات إيران في القرار النهائي للمؤتمر الصادر في الثاني عشر من تشرين الأول من العام نفسه، وعقد ولايتي اجتماعات على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ووقع اتفاقية إقامة علاقات دبلوماسية مع تنزانيا، كما ناقش التعاون مع الجزائر وغينيا واليونان[35].

استقبل علي أكبر ولايتي في طهران في الثالث والعشرين من تشرين الأول 1982وفد السلام التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، برئاسة وزير الخارجية السنغالي مصطفى نياس[36]، ونقل الوفد رسالة من الرئيس الغيني أحمد سيكو توري، تضمنت مقترحات تهدف إلى وقف إطلاق النار بين العراق وإيران، دعت المبادرة الجانبين إلى الانسحاب نحو الحدود المرسومة بموجب اتفاقية الجزائر لعام 1975، ونشر قوات مراقبة إسلامية للإشراف على تنفيذ الهدنة، وتشكيل لجان متخصصة لتسوية قضايا الحدود والتعويضات، إلا أن الرئيس الإيراني آية الله علي خامنئي، بحضور وزير الخارجية ولايتي، رفض هذه المقترحات رفضاً قاطعاً، مؤكداً تمسك بلاده بشروطها الثلاثة: الانسحاب الكامل للقوات العراقية إلى خطوط ما قبل الحرب ودفع التعويضات المستحقة ومعاقبة المعتدي، كما رفضت إيران أي وجود لقوات أجنبية، بما فيها الإسلامية على أراضيها، حرصاً على سيادتها واستقلال قرارها الوطني[37].

وفي مؤتمر صحفي عقد في طهران في الرابع والعشرين من تشرين الأول 1982، أوضح ولايتي أن الوفد لم يقدم مقترحات جديدة، وأكد أن أي وقف لإطلاق النار لا يتضمن شروط إيران مرفوض[38].

شارك ولايتي في الاجتماع الرابع عشر لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، المنعقد في العاصمة البنغلاديشية دكا، في المدة من السادس إلى الحادي عشر من كانون الأول 1983، وفي كلمته التي ألقاها في السابع من الشهر نفسه، أكد ولايتي أن الأمة الإسلامية أمة متميزة تحمل رسالة إلهية سامية، وأنها مكلّفة بالحفاظ عليها ونشرها، وأشار إلى أن ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي ينص بوضوح على ضرورة تعزيز التضامن بين الدول الإسلامية ودعم الشعوب المناضلة من أجل استقلالها، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني، وأوضح ولايتي أن العالم الإسلامي كان يواجه آنذاك هجمات استعمارية متواصلة في عدد من المناطق، منها فلسطين ولبنان وأفغانستان والصحراء الغربية والفلبين، وأكد أن الخلاص من هذه الأزمات لا يتحقق إلا بالالتزام بتعاليم القرآن الكريم، وتعزيز الوحدة الإسلامية، وإحياء روح التعاون بين الشعوب الإسلامية لمواجهة التحديات المشتركة[39].

أكد ولايتي على ضرورة إدانة العدوان (الإسرائيلي) والأمريكي في المنطقة، ودعم المقاومة في فلسطين ولبنان وسوريا، ومنع أي اعتراف (بإسرائيل)، وطرح قضايا مثل سد الفجوة الاقتصادية بين الدول الإسلامية، وتفعيل البعد السياسي للحج، ومكافحة الفساد، وتوحيد الأعياد والعطل الأسبوعية، واعتماد التقويم الهجري، ودعم الأقليات المسلمة[40]، وبعد انتهاء المؤتمر شرح ولايتي بعد عودته إلى طهران في الثامن من كانون الأول عام ١٩٨٣، نتائج المشاركة في الاجتماع الرابع عشر لمنظمة المؤتمر الإسلامي، مشيراً إلى أن إيران قدمت قرارات بشأن فلسطين، ومكافحة الفساد، وإحياء الشعائر الإسلامية، وعقدت اجتماعات ثنائية مع وزراء خارجية الدول المشاركة، وفي الحادي عشر من كانون الأول من العام نفسه، رفض ولايتي قرار اللجنة السياسية للمنظمة الخاص بالحرب العراقية – الإيرانية وعده باطلاً، كما قدم تقارير عن المؤتمر إلى رئيس مجلس الشورى الإسلامي، ورئيس مجلس القضاء الايراني[41].

التقى ولايتي في السابع عشر من كانون الثاني 1984، برئيس وزراء الصحراء الغربية، الذي كان في زيارة إلى طهران، مؤكداً دعم إيران للشعب الصحراوي ورفضها للقمع المغربي، وأكد أن وحدة الدول الإسلامية والتمسك بالإسلام الصحيح هما السبيل الوحيد لمواجهة مؤامرات القوى الكبرى، وشكل هذا الموقف جزءاً من تحليل موقف إيران في منظمة المؤتمر الإسلامي منذ انضمامها إليها عام

1969، مروراً بمراحل المشاركة الفعالة والانسحاب، وحتى مرحلة الاهتمام المتجدد بعد عام 1988م[42].

تلقى ولايتي دعوة رسمية من وزير خارجية الجمهورية العربية اليمنية في السابع عشر من كانون الأول 1984، للمشاركة في الاجتماع الخامس عشر لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد في صنعاء يوم الاثنين الموافق الثامن عشر من كانون الأول من العام نفسه، وأكد ولايتي خلال المؤتمر على أهمية توحيد المواقف الإسلامية وصياغة رؤية مشتركة تمكن الدول الإسلامية من حماية مصالح شعوبها في ظل التحديات السياسية والاقتصادية والثقافية المتنامية، لا سيما تلك المتعلقة بالحرب العراقية - الإيرانية، والقضية الفلسطينية، ووضع الأقليات المسلمة، ومشكلة الجفاف في أفريقيا، كما أشار إلى أن المؤتمر السابق لم يصدر مواقف حاسمة بشأن قضايا الأمة الإسلامية، محذراً من أن استمرار هذا النهج سيضعف وحدة الأمة ويعرضها للتشرذم وفقدان تأثيرها على الساحة الدولية.، وأكد على أهمية الموقف الحازم من القضية الفلسطينية، معرباً عن أسفه لقيام بعض الدول بإضفاء الشرعية على الاعتراف (بإسرائيل)، ودعا المؤتمر إلى معالجة هذه القضية بجدية، ورفض إعادة مصر إلى المؤتمر دون تبرئة نفسها من خيانتها لمعاهدة كامب ديفيد، كما انتقد موقف منظمة المؤتمر الإسلامي السلبي تجاه قضية أفغانستان، مشيداً بصمود المجاهدين في مواجهة الاحتلال السوفيتي[43].

اختتم ولايتي كلمته بالتأكيد على ضرورة إصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي باعتماد النموذج الاقتصادي الإسلامي، وتطبيق المبادئ الإسلامية في العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، مشدداً على أهمية الاكتفاء الذاتي الجماعي وتعزيز الموارد الاقتصادية، وأوضح أن فشل الأمة الإسلامية في تحقيق أهدافها يعود إلى ضعف الإيمان بقوتها، وقدرتها على صياغة سياساتها بمعزل عن تدخلات القوى الكبرى، وحذر من الاعتماد على القوى الأجنبية لحل مشاكل المسلمين[44].

وفي اجتماع قمة منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقدت في الكويت للمدة من السادس والعشرين – التاسع والعشرين من كانون الثاني عام 1987، طرحت عدة ملاحظات بشأن مواقف بعض الدول الأعضاء، وأشار علي أكبر ولايتي إلى رفض المقترحات المتعلقة بموقف مصر بسبب اتفاقيات كامب ديفيد، وموقف المغرب بسبب زيارة رئيس الوزراء (الإسرائيلي) شمعون بيريز اليها، كما أوضح ولايتي الموقف الرسمي الإيراني، رافضاً المشاركة في اجتماعات وزراء خارجية الدول الإسلامية في الكويت في السادس والعشرين من كانون الثاني عام 1987م على أي مستوى، وذلك حفاظاً على مبدأ عدم الاعتراف بالنظام الكويتي كدولة محايدة في ظل الظروف الحرب العراقية – الإيرانية، وشدد على ضرورة متابعة القمة عن كثب واتخاذ موقف حازم، وتجنب التورط في التطورات الأمنية التي تسبب اضطرابات خلال القمة، وأكد على أهمية عدم إعطاء الانطباع بأن إيران معادية ليس للكويت فحسب بل لمنظمة التعاون الإسلامي برمتها، وذلك رداً على مقترحات السفير الإيراني في الكويت[45].

وعندما عقد المؤتمر السابع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية في العاصمة الأردنية عمان، في المدة من الحادي والعشرين إلى الخامس والعشرين من أذار ١٩٨٨، امتنعت إيران عن المشاركة فيه ، واكتفى وزير خارجيتها علي أكبر ولايتي، بإرسال رسالة رسمية إلى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي شريف الدين بيرزاده[46]، تناول فيها استخدام العراق للأسلحة الكيميائية في شمال العراق [47].

شارك الوفد الإيراني في بداية عقد المؤتمر برئاسة رئيس الشؤون الدولية بوزارة الإعلام الإيرانية حمد علي تسخيري، فيما وصف بـ"نصف الحضور"، وشارك الوفد حتى مرحلة صياغة القرارات، لكنه انسحب من المؤتمر وغادر عمان احتجاجاً على قرارين سياسيين عدهما معاديين لإيران: الأول يتعلق بالحرب العراقية - الإيرانية وعدم استجابة إيران لدعوات السلام، والثاني يدين أحداث مكة المكرمة عام ١٩٨٧، التي وقعت خلال موسم الحج بين الحجاج الإيرانيين وقوات الأمن السعودية[48].

في كلمته بالمؤتمر المنعقد في الاردن هاجم رئيس الوفد الإيراني منظمة المؤتمر الإسلامي ومعظم الدول العربية، ولاسيما دول الخليج، متهماً إياها بالتحيز للعراق، كما أعلن عن نية بلاده إرسال (١٥٠) ألف حاج لأداء فريضة الحج، على الرغم من قرارات الحد من عدد الحجاج الإيرانيين، وأكدت وزارة الخارجية الأردنية أن الوفد الإيراني غادر عمان ودياً بعد انسحابه[49]، وبعث تسخيري رسالة إلى الأمين العام للمنظمة أوضح فيها أن الوفد الإيراني تعرض لضغوط من بعض الدول لتوجيه المؤتمر نحو أهدافها الخاصة، مما دفعه إلى الانسحاب الكامل من المؤتمر[50].

أفادت وكالة الأنباء العراقية في الثالث والعشرين من آذار 1988 أن رئيس الوفد الإيراني هاجم اللجنة السياسية، متهماً إياها بالانحياز للعراق، لا سيما بعد تأييدها قرار مجلس الأمن رقم (598) الذي دعا إلى إنهاء الحرب وفقاً لأحكامه، وقد قبلت هذه التصريحات برد من وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل[51]، الذي رفض مزاعم الوفد الإيراني بشأن أحداث مكة المكرمة، مؤكداً مسؤولية الحجاج الإيرانيين عن الفوضى والاعتداءات التي وقعت عام 1987، واتهم طهران بالسعي إلى تعطيل موسم الحج وإثارة الفتنة بين المسلمين، وخلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، دعا الملك الأردني الحسين بن طلال إلى دعم الانتفاضة الفلسطينية وإدانة الاحتلال (الإسرائيلي)، وكما دعا إلى إنهاء الحرب العراقية - الإيرانية من خلال تطبيق قرار مجلس الأمن رقم (598) ، مؤكداً أن هذه الحرب تستنزف دماء وموارد الأمة الإسلامية [52].

في مسودة قرارها النهائي، أوصت اللجنة السياسية بما يلي [53]:

1. تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 598 تنفيذًا كاملًا ودون تجزئة.
2. مطالبة مجلس الأمن باتخاذ إجراءات ضد إيران لرفضها القرار.

3. دعوة الدول الأعضاء إلى العمل معًا لإنهاء الحرب وفقاً لمبادئ القرار.

كانت هذه هي المرة الأولى التي تتخذ فيها منظمة المؤتمر الإسلامي موقفاً صريحاً ضد إيران، داعيةً مجلس الأمن إلى فرض إجراءات لإجبارها على إنهاء الحرب، مما زاد من عزلة إيران السياسية، كما ناقش المؤتمر أحداث مكة المكرمة عام ١٩٨٧، وقرر تحديد حصة الحجاج الإيرانيين بـ(٤٥) ألفاً بدلاً من(١٥٠) ألفاً، رفضت طهران هذا الاقتراح، مما منع حجاجها لاحقاً من أداء فريضة الحج احتجاجاً على القرار، أدى هذا التوتر إلى قطع العلاقات السعودية الإيرانية عام ١٩٨٨، كانت هذه التطورات مؤشراً على تدهور علاقة إيران بمنظمة المؤتمر الإسلامي، ولاسيما بعد انسحاب وفدها من مؤتمر عمان وزيادة الدعم العربي للعراق في حربه ضدها[54].

المبحث الثالث : دوره الدبلوماسي في حركة عدم الانحياز

تأسست حركة عدم الانحياز عام ١٩٦١ م، في قمة بلغراد عاصمة يوغسلافيا بناءً على مبادئ مؤتمر باندونغ باندونسيا الذي عقد منذ نيسان عام 1955، في ذروة الحرب الباردة وأجواء القطبية الثنائية بين الغرب والشرق، بهدف توحيد الدول غير الشيوعية والرأسمالية، إذ سبق وأن اجتمع تسعة وعشرين رئيس دولة، معظمهم من الجيل السابق للقوى الاستعمارية، في إندونيسيا لتحديد القضايا العالمية وتقييمها[55].

ونتيجةً لمؤتمر باندونغ قررت الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز توسيع عضويتها خلال الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في التاسع عشر من أيلول 1960في نيويورك، وفي العام نفسه قبلت (١٧) دولة أفريقية وآسيوية جديدة كأعضاء جدد، وأدى قادة العدد من الدول أدواراً رئيسية في هذه العملية، بمن فيهم الرئيس المصري جمال عبد الناصر، ورئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو(Jawaharlal Nehru) [56] وزعيم الاستقلال الإندونيسي أحمد سوكارنو (Ahmed Sukarno)[57]، والزعيم اليوغوسلافي جوزيف بروز تيتو(Josep Broz Tito)[58] ، والزعيم الغاني كوامي نكروما[59]، بعد ست سنوات من مؤتمر باندونغ، أنشأت الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز قاعدة جغرافية أوسع في القمة الأولى في بلغراد في أيلول 1961، وفضل مؤسسو حركة عدم الانحياز تقديم هذه المنظمة كحركة من أجل تجنب المتطلبات البيروقراطية للمنظمة[60].

كانت أهم أهداف هذه الحركة هي الحق في تقرير المصير، والسيادة، والاستقلال الوطني، وعدم الانضمام إلى المعاهدات العسكرية متعددة الأطراف، واستقلال إجراءات الدول الأعضاء ضد نفوذ الكتل السياسية للقوى العظمى، ومكافحة الإمبريالية، ورفض العنصرية والاحتلال الأجنبي، والتعاون الاقتصادي القائم على مبدأ المساواة في السيادة، وفي الواقع، كان الهدف الأساسي لمؤسسي حركة عدم الانحياز هو رفض هيمنة القوى المهيمنة، ومحاربة الظلم في النظام الدولي [61].

شارك ولايتي في يوم الجمعة الموافق الثاني من نيسان 1982، في مفاوضات السلام التي أجرتها حركة عدم الانحياز في طهران مع الرئيس الإيراني آية الله علي خامنئي برئاسة وزير الخارجية الكوبي إيسودور مالميركا (Isidore of Malmierca) [62]، مقترحاتٍ لإنهاء عادل ودائم للحرب العراقية - الإيرانية، بما في ذلك آليات وقف إطلاق النار، والانسحاب، واحترام السيادة، وتبادل الأسرى، وتعويض الأضرار [63].

سافر ولايتي إلى الكويت يوم الأحد الموافق الرابع من نيسان 1982 للمشاركة في مؤتمر مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز المخصص لمناقشة القضية الفلسطينية ومرتفعات الجولان المحتلة، وفور وصوله إلى الكويت، أوضح ولايتي للصحفيين أن مشاركته تهدف إلى الدفاع عن القضية الفلسطينية ورفض الاحتلال (الإسرائيلي)، مؤكداً أن الحل الجذري للقضية لا يتحقق إلا بالمقاومة الشاملة للمحتلين بكل الوسائل المتاحة، كما أشار إلى أن إيران وضعت جميع إمكانياتها السياسية والمادية في خدمة المناضلين الفلسطينيين، في إطار التزامها الراسخ بدعم حركات التحرر الإسلامية ومقاومة الكيان الصهيوني [64].

ألقى ولايتي كلمةً في مؤتمر وزراء خارجية مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز في الكويت في يوم الثلاثاء الموافق السادس من نيسان 1982، تناول فيها جذور القضية الفلسطينية، التي تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، وأوضح أن الكيان الصهيوني كيان غير شرعي، قائم على أساس الاغتصاب والتوسع بدعم من القوى الاستعمارية الغربية، وأوضح ولايتي أن فكرة التعايش السلمي لا يمكن أن تتحقق إلا لليهود الفلسطينيين الأصليين، الذين عاشوا تاريخياً بسلام مع المسلمين، بينما لا يمكن منح أي شرعية للصهاينة الغاصبين القادمين من خارج فلسطين، وأكد ولايتي في كلمته على التزام إيران بالوقوف في طليعة القوى الداعمة لتحرير فلسطين، مؤكداً أن إيران ستعمل على تكثيف دعمها العملي للمقاومة الفلسطينية فور انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية، وفي يوم الأربعاء الموافق السابع من نيسان من العام نفسه ، شارك ولايتي في المؤتمر الصحفي الختامي لاجتماع وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز، إذ جدد موقفه من القضية الفلسطينية، مؤكداً أن (إسرائيل) دولة معتدية، وأن أي مفاوضات أو تسوية سياسية لا معنى لها ما لم تنسحب من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة [65].

وفيما يتعلق بنتائج زيارته إلى الكويت، أوضح ولايتي أن الاجتماع الاستثنائي في الكويت، الذي حضرته (84) دولة، ركز على القضية الفلسطينية وسبل مواجهة الاحتلال الصهيوني، وعد مشاركة إيران طبيعية، نظراً لانتمائها إلى الحركة، مؤكداً أن النضال السياسي مهم ولكنه غير كافي، وأن الحل الجذري يكمن في المقاومة المسلحة، لأن (إسرائيل) لا تفهم إلا لغة القوة [66].

شارك علي أكبر ولايتي في الاجتماعات الاستثنائية لمكتب تنسيق وزراء خارجية حركة عدم الانحياز، المنعقدة في نيقوسيا عاصمة (قبرص) من الخامس عشر إلى السابع عشر من تموز 1982، وخلال مداخلاته، أكد ولايتي على ضرورة كشف ما وصفه بمؤامرة الاستكبار العالمي ضد الأمة العربية والإسلامية، والعمل على تفكيك آثارها، ودعا في الوقت نفسه إلى حماية وحدة لبنان، وتقديم الدعم الكامل للثورة الفلسطينية، كما دعا إلى تقديم الدعم الشامل لسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقطع العلاقات السياسية مع (إسرائيل)، وفرض عقوبات على الدول التي تدعمها، كما أكد ولايتي على أهمية عودة اللاجئين وإعادة إعمار المدن المدمرة في إطار استعادة الحقوق الوطنية وتعزيز الاستقرار الإقليمي [67].

سافر ولايتي إلى نيكاراغوا للمشاركة في الاجتماع الاستثنائي لمكتب تنسيق وزراء خارجية حركة عدم الانحياز في الثامن من كانون الثاني 1983، الذي عقد في العاصمة ماناغوا، وخلال رحلته، توقف في فيينا لمدة خمس ساعات، إذ التقى بموظفي السفارة الإيرانية وناقش معهم أبرز إنجازات وزارة الخارجية خلال المدة الماضية، والتي شملت افتتاح (11) سفارة جديدة في أفريقيا، ونقل مقر انعقاد القمة السابعة لحركة عدم الانحياز من بغداد إلى نيودلهي، وإنشاء مقر للعلاقات الاقتصادية الخارجية بهدف تعزيز الدور الدبلوماسي والاقتصادي لإيران على الساحة الدولية [68].

ألقى ولايتي في الرابع عشر من كانون الثاني 1983، كلمة في الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية حركة عدم الانحياز في نيكاراغوا، إذ هنأ الشعب النيكاراغوي بالذكرى الرابعة للثورة التي أطاحت بنظام سوموزا (Somoza) [69] المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية، وأشار إلى أوجه التشابه بين الثورة الإسلامية في إيران والثورة النيكاراغوية، لا سيما في الطابع الديني والسياسي، وأدان ولايتي التدخلات الأمريكية و(الإسرائيلية) في لبنان وأمريكا اللاتينية، والاحتلال السوفيتي لأفغانستان، مؤكداً دعم إيران لحركات التحرر ضد الهيمنة، كما أكد على أهمية استمرار استقلال حركة عدم الانحياز في مواجهة النفوذ الدولي، وأوضح أن إيران تدعم دول أمريكا اللاتينية المناهضة للإمبريالية، بما فيها كوبا والسلفادور، وتدين العدوان البريطاني على جزر مالفيناس، كما أكد على أهمية القمة السابعة لحركة عدم الانحياز المقرر عقدها في نيودلهي[70].

قام علي أكبر ولايتي بزيارة رسمية إلى سريلانكا في السابع من شباط 1983، إذ أجرى محادثات مع وزير خارجية سريلانكا عبد القادر شاهول حميد[71]، وتناول عدداً من القضايا المتعلقة بحركة عدم الانحياز، بما في ذلك الأوضاع في كمبوديا وأفغانستان وتشاد، وخلال الاجتماع، أكد ولايتي على ضرورة إيجاد حلول عملية لهذه القضايا، مؤكداً رفض إيران للغزو السوفيتي لأفغانستان ودعمها للانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الأجنبية من أراضيها، كما أكد على أهمية تعزيز دور حركة

عدم الانحياز في معالجة مشاكل الدول النامية، ولاسيما الفقر والتخلف الاقتصادي، وفي هذا السياق، اقترح إنشاء صندوق دولي ومركز لتبادل المعلومات التقنية بين الدول الأعضاء في الحركة [72].

وفي ختام زيارته أعلن ولايتي عن نتائج إيجابية في تعزيز العلاقات الثنائية بين إيران وكوريا الشمالية وسريلانكا، معرباً عن أمله في توسيع التعاون الاقتصادي والسياسي في المستقبل، وأوضح أن كوريا الشمالية تشتري مليون طن من النفط الإيراني سنوياً مقابل تصدير المواد الصناعية وصفائح الحديد المستخدمة في المصانع الإيرانية، مشيراً إلى أن العلاقات بين البلدين جيدة ومستقرة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، كما أشار إلى أن التنسيق جارٍ بشأن التحضيرات لقمة حركة عدم الانحياز المقبلة في نيودلهي، إذ تعد كوريا الشمالية من أبرز المرشحين لاستضافة القمة الثامنة، بدعم من إيران وسريلانكا، وأضاف ولايتي أن سريلانكا تربطها علاقات تجارية عريقة مع إيران، إذ تصدر الشاي والتوابل إليها، فضلاً عن دورها المحوري في حركة عدم الانحياز، ووصف الحكومة السريلانكية بأنها تحظى بدعم شعبي واسع، وتسعى جاهدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي، مما يجعل الزيارة محطة مهمة في تطوير العلاقات الثنائية وتعزيز التعاون في مختلف المجالات [73].

سافر ولايتي إلى نيودلهي في الثاني من آذار 1983على رأس وفد سياسي رفيع المستوى للمشاركة في اجتماع وزراء خارجية حركة عدم الانحياز السابعة الذي عقد في السابع – الثاني عشر من اذار من العام نفسه، إذ استقبله وزير الخارجية الهندي ناراسيمها راو[74]، وناقش الاجتماع عدداً من القضايا الدولية البارزة، بما في ذلك الأوضاع في كمبوديا وأفغانستان وفلسطين، فضلاً عن عضوية بعض الدول في الحركة، وأثار الاجتماع جدلًا واسعاً حول تمثيل كمبوديا، إذ ظلت هذه القضية دون حل، وقد عرض ولايتي موقف إيران الثابت الداعي إلى الحفاظ على استقلال حركة عدم الانحياز ورفض أي شكل من أشكال النفوذ الأجنبي فيها، كما أكد على أهمية تعزيز قدرات الحركة وتوسيع عضويتها بما يخدم مصالح الدول النامية، داعياً إلى إعادة النظر في عضوية الدول التي تسمح للقوى الكبرى بالاحتفاظ بقواعد عسكرية على أراضيها، وفي ختام الاجتماع، جدد ولايتي رفض إيران لعقد القمة الثامنة للحركة في بغداد نظراً لظروف الحرب العراقية – الإيرانية، وأعلن دعم بلاده لترشيح ليبيا لاستضافة القمة المقبلة، مؤكداً التزام إيران بمبادئ الحركة واستقلال قرارها السياسي [75].

في الاجتماع الاستثنائي لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي الحادي والعشرين من نيسان عام ١٩٨٥، ألقى علي أكبر ولايتي كلمةً أكد فيها على أهمية القضية الناميبية كمثالٍ على الاستعمار واستغلال الشعوب المحرومة في العالم الثالث على مدى قرون، واستعرض ولايتي الواقع المأساوي في ناميبيا في ظل نظام الفصل العنصري الذي فرضته جنوب أفريقيا، مسلطاً

الضوء على الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة بين السكان البيض والسود، فضلاً عن استغلال الشركات متعددة الجنسيات للموارد الطبيعية بدعم من جنوب أفريقيا، مما برر استمرار الهيمنة والاحتلال[76]، كما دعا ولايتي حركة عدم الانحياز إلى اتخاذ قرارات جادة وعملية لمواجهة المشاكل المتفاقمة التي تواجه دول العالم الثالث، ولاسيما الاستعمار القديم والجديد، وأشار إلى فشل الحركة في تحقيق أهدافها الحقيقية بسبب تداخل مصالح القوى الكبرى، و لاسيما الولايات المتحدة الامريكية، وأبرز دور إيران كقوة رائدة في دعم نضالات شعوب أفريقيا، ولاسيما منظمة سوابو، داعياً إلى زيادة الدعم السياسي والمالي والعسكري لهذه الحركات التحررية[77].

ترأس علي أكبر ولايتي في الأول من أيلول عام 1985، الوفد الإيراني في اجتماع وزراء خارجية حركة عدم الانحياز الثامن الذي عقد في لواندا عاصمة أنغولا، (للمدة من الرابع إلى السابع من أيلول من العام نفسه)، وتناول الاجتماع عدداً من القضايا الدولية البارزة، بما في ذلك مكافحة العنصرية ونظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، والأوضاع الاقتصادية للدول النامية، ومستقبل الحركة ودورها العالمي، وأكد ولايتي في كلمته على الأهمية الحاسمة لدور حركة عدم الانحياز في دعم النضالات الإنسانية ضد الاستعمار والتمييز العنصري، مشدداً على ضرورة استعادة الحركة لفعاليتها السياسية ودورها القيادي في الدفاع عن الشعوب المستضعفة، كما أشار إلى التحديات الدولية المعقدة التي واجهتها الحركة آنذاك، ولا سيما تأثير التنافس بين القوى العظمى وتراجع الالتزام الحقيقي بمبادئ عدم الانحياز، مما هدد بتقويض قدرتها على تحقيق أهدافها واستقلالية قرارها الدولي[78].

في كلمته أمام المؤتمر الثامن لوزراء خارجية حركة عدم الانحياز في السادس من أيلول 1985، أشاد علي أكبر ولايتي برئاسة أنغولا للاجتماع، مؤكداً على أهمية النضال ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ودعم حركة عدم الانحياز لهذه القضية، وأوضح أن حركة عدم الانحياز، التي تأسست في خضم الحرب الباردة، نجحت في ممارسة دور مؤثر في الشؤون الدولية، رغم التعقيدات التي فرضها توسع مراكز القوى العالمية وتزايد التوترات بين القوى العظمى، مما أدى إلى تراجع فعالية بعض مبادرات نزع السلاح وتصاعد التسلح النووي، وفي كلمته، انتقل ولايتي إلى مناقشة القضايا الإقليمية، فأدان بشدة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، ودعم نضالات التحرير في جنوب أفريقيا وناميبيا، كما أكد على دعم القضية الفلسطينية ومقاومة الاحتلال (الإسرائيلي)، مؤكداً رفض أي خطوات تصالحية مع الأخيرة، داعياً الحركة إلى حشد طاقاتها ضد (إسرائيل) وحلفائها، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية[79].

شارك علي أكبر ولايتي في القمة الثامنة لحركة عدم الانحياز، التي عقدت في هراري عاصمة زيمبابوي، في المدة من الأول إلى السادس من أيلول 1986، وبصفته رئيساً للمجموعة الآسيوية، ألقى ولايتي كلمةً بارزةً أكد فيها على ضرورة تجديد أهداف الحركة بما يتماشى مع التطورات الدولية

والظروف العالمية المتغيرة، وأكد في كلمته على أهمية مواصلة مقاومة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول النامية، ودعا إلى إحياء روح المسؤولية والمبادئ الأساسية التي قامت عليها الحركة، واتخاذ مواقف حازمة ضد الهيمنة والاستعمار الجديد، وفي ختام القمة، طرح ولايتي عدة قضايا حيوية، منها قطع العلاقات مع القوى العدوانية، وضرورة نصرة المظلومين، ورفض أشكال الهيمنة الاقتصادية والسياسية التي تفرضها الدول المتقدمة على الدول النامية، وأكد أن فعالية ومصداقية حركة عدم الانحياز تكمن في قدرتها على مواجهة هذه التحديات، كما شارك ولايتي في مناقشات مهمة حول مكان انعقاد الاجتماعات الوزارية المقبلة، وشهدت القمة تنسيقاً بين رؤساء الدول لدعم جهود كوريا الشمالية لاستضافة القمة القادمة، رغم وجود بعض التحفظات على عقدها في بيونغ يانغ خشية إثارة الانقسام داخل الحركة، وفي ختام المداولات، تم التأكيد على ضرورة الحفاظ على وحدة الحركة وتعزيز تضامن أعضائها[80].

أشار علي أكبر ولايتي إلى الجهود الحثيثة التي بذلتها وزارة الخارجية الإيرانية على مدى سبعة أشهر لضمان مشاركة ناجحة للوفد الإيراني في قمة هراري في زيمبابوي، وأوضح أن الثورة الإسلامية في إيران وشخصية آية الله الخميني [81] كان لهما أثر بالغ في جذب انتباه المراقبين والقادة الدوليين خلال القمة، كما وصف ولايتي الخطاب الذي ألقاه الرئيس الإيراني آية الله علي خامنئي في القمة بأنه طويل نسبياً، إلا أنه حظي بتقدير وإشادة واسعين من مؤيدي إيران ومعارضيها على حد سواء لمضمونه الفكري والسياسي المؤثر، وأضاف أن المسؤولين الزيمبابويين رحبوا ترحيباً حاراً بالوفد الإيراني، مشيراً إلى اللقاءات المثمرة التي عقدها الوفد مع عدد من القادة الأفارقة وأمريكا اللاتينية، واختتم ولايتي كلمته بالتأكيد على خطط إيران لدعم دول جنوب إفريقيا ودول المواجهة، في إطار التزام إيران بدعم حركات التحرر ومعارضة سياسات الفصل العنصري والاستعمار الجديد[82].

في السياق ذاته، شملت المناقشات تقييماً نقدياً للخطط التي اقترحها رئيس وزراء زيمبابوي روبرت موغابي (Robert Mugabe) [83]، وكتب علي أكبر ولايتي رسالةً بين فيها نقاط ضعف الخطة وعيوبها، مؤكدًا على أهمية تهيئة مناخ سياسي وإعلامي ملائم لدعم مواقف إيران في المحافل الدولية، في كلمته أمام القمة الثامنة لحركة عدم الانحياز، أكد ولايتي على ضرورة مواجهة النظام العالمي الذي يهيمن على العالم من خلال القوة الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية، كما سلط الضوء على تنامي خطر التسلح وتصاعد الصراعات ثنائية القطب، وما ينتج عنه من أزمات أخلاقية وإنسانية عميقة تهدد مستقبل البشرية، وأوضح ولايتي أن ضعف إرادة قادة العالم الثالث وتجاهلهم لقضاياهم الحيوية ساهم في تعزيز نفوذ القوى الكبرى واستمرار هيمنتها، وأشار إلى أن بعض دول

الحركة انحرفت عن المبادئ الأساسية لعدم الانحياز، وأصبح بعضها تابعاً أو متواطئاً مع القوى المهيمنة، وأوضح ولايتي أن الثورة الإسلامية في إيران تمثل نموذجاً حقيقياً للمقاومة ضد الهيمنة، مستندةً إلى الإيمان بالله وثقة الشعب، وأكد أن حركة عدم الانحياز مدعوة إلى اتخاذ موقف أكثر حزماً ضد العدوان والهيمنة الخارجية، وأن هذا يتطلب إحياء الروح الأصيلة لعدم الانحياز وتعزيز الشعور بالمسؤولية لدى الدول الأعضاء تجاه القضايا العالمية، واختتم ولايتي كلمته بدعوة الحركة إلى اتخاذ موقف حازم ضد الهجمات على الدول المستقلة، وأن تكون صوتاً للعدالة ومدافعاً عن حقوق الشعوب المضطهدة، محذراً من أن استمرار التهاون والتردد سيضعف دور الحركة وتأثيرها المستقبلي على الساحة الدولية[84].

شارك ولايتي في الاجتماعات التحضيرية لوزراء خارجية حركة عدم الانحياز التي عقدت في هراري في الثاني والعشرين من أيلول عام 1987، إذ عرض موقف إيران الرافض لما أسماه "الانحياز الدولي للعراق" في الحرب العراقية – الإيرانية ، وفي كلمته، دعا إلى **" توحيد مواقف دول عدم الانحياز في مواجهة السياسات الإمبريالية"**، مؤكداً على ضرورة **"إصلاح النظام الدولي بما يعكس مصالح شعوب الجنوب"**[85].

عقد الاجتماع التحضيري لوزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز في نيقوسيا عاصمة قبرص للمدة (من الخامس إلى العاشر من أيلول 1988) مع التطورات المتسارعة التي أعقبت قبول إيران لقرار مجلس الأمن رقم (598) ووقف إطلاق النار مع العراق، على الرغم من أن علي أكبر ولايتي لم يحضر تلك الجلسة شخصياً، إلا أنه وفقاً لأرشيفات وكالة الأنباء الإيرانية (إيرنا) وسجلات حركة عدم الانحياز، فقد مثلت وزارة الخارجية الإيرانية بوفد رفيع المستوى، قدم تقريراً نيابةً عن الوزير حول **"تداعيات الحرب وضرورة إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية"**، مؤكداً على أهمية دور الحركة في مواجهة السياسات الأمريكية في الخليج[86].

وجه ولايتي رسالة رسمية إلى الاجتماع الوزاري في نيقوسيا في السابع من أيلول 1988، وأعرب فيها عن **"تقدير إيران لموقف الحركة المتضامن مع الشعب الإيراني"**، ودعا إلى "تفعيل اللجنة الوزارية لإدانة السياسات العدوانية للقوى الكبرى"، وأكد ولايتي أن دوره لم يقتصر على تمثيل بلاده في المؤتمرات، بل امتد إلى العمل كحلقة وصل بين الموقف الإيراني وحركة عدم الانحياز، إذ سعى إلى ترسيخ رؤية إيران في معارضة الأحادية القطبية وتأكيد استقلالية قرارها في العالم الثالث، كما ساهمت جهوده في الحفاظ على مكانة إيران داخل الحركة رغم الضغوط السياسية الناجمة عن الحرب والعزلة الإقليمية التي أعقبت أحداث مكة عام 1987[87].

يتضح مما سبق بأن وزير الخارجية الإيرانية علي أكبر ولايتي فقد كان نشطاً في المشاركة باجتماعات حركة عدم الانحياز وكذلك المنظمات الدولية والاقليمية خلال المدة (1981-1989)، واثبت جدارة في عمله الدبلوماسي، وأكد قدرته على تمثيل بلاده في تلك المنظمات بشكل فاعل .

الخاتمة

1. يتضح من الدراسة أن علي أكبر ولايتي شكل ركناً أساسياً في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية خلال المدة (1981–1989).
2. أظهر كفاءة دبلوماسية عالية من خلال تمثيله الفاعل لإيران في المحافل الدولية والإقليمية رغم ظروف الحرب العراقية – الإيرانية.
3. ساهمت مشاركاته في الأمم المتحدة في تعزيز الموقف الإيراني الداعي إلى رفض الهيمنة الأجنبية والدفاع عن القضايا العادلة للشعوب المستضعفة.
4. جسدت مواقفه في منظمة المؤتمر الإسلامي رؤية إيران الإسلامية في دعم وحدة الأمة الإسلامية ومساندة القضية الفلسطينية ومناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني.
5. أما في حركة عدم الانحياز، فقد أكد ولايتي على ضرورة استقلال قرار الدول النامية، ورفض التبعية لأي من القطبين العالميين، وتعزيز التعاون بين دول الجنوب.
6. تميزت دبلوماسيته بالموازنة بين المبادئ الثورية والواقعية السياسية، مما جعل إيران حاضرة بقوة في الساحة الدولية رغم التحديات.
7. يمكن القول إن ولايتي نجح في ترسيخ نهج دبلوماسي ثابت لإيران يقوم على الاستقلال، والمقاومة، والدفاع عن القضايا الإسلامية.
8. شكل نشاطه الدبلوماسي خلال تلك المدة أساساً متيناً لسياسات إيران الخارجية في العقود اللاحقة، والتي استمرت على ذات النهج في دعم القضايا العادلة ومناهضة الهيمنة.

الهوامش

[1]علي أكبر ولايتي(1945-) : ولد في طهران ، ودرس الابتدائية والمتوسطة والثانوية فيها، وفي عام ١٩٧١ دخل كلية الطب في جامعة طهران، في عام ١٩٧٤ تخصص بطب الأطفال، وبعد ذلك سافر للولايات المتحدة الأمريكية لأكمال دراسته في مجال تخصصه عضو منتدى الطلاب الإسلاميين في الولايات المتحدة الأمريكية، بدأ نشاطه السياسي عام ١٩٦١ ، وفي عام ١٩٦٣ كان له دور في المظاهرات التي انطلقت ضد الثورة البيضاء بعد نداءات آية الله الخميني، ومنذ ذلك الوقت أصبح مؤمنا بأفكار آية الله الخميني لذلك كانت تربطه علاقات قوية مع تيار خط آية الله الخميني بعد انتصار الثورة الإيرانية أصبح عضواً في مجلس الشورى الإسلامي في دورته الأولى ممثلاً عن طهران، وأصبح عضو لجنة الصحة في مجلس الشورى الإسلامي، ثم تم ترشيحه لرئاسة الوزراء في عهد رئاسة علي خامنئي الدورة الأولى لكنه لم

ينال الثقة داخل مجلس الشورى الإسلامي . للمزيد من التفاصيل ينظر : احمد عبد الله پور، وزراى امور خارجه ايران از استقرار مشروطه تاكنون، انتشارات آرون، چاب دوم، تهران، ١٣٩٨ش ، ص ص249-250؛ شاكر كسرائي، إيران الأحزاب والشخصيات السياسية (1890-2013)، الرياض الريس للكتب والنشر، بيروت،2014، ص33.

(2)الجمعية العامة للأمم المتحدة: منظمة دولية أسست في السادس والعشرين من حزيران عام ١٩٤٥م في مدينة سان فرانسسكو بالولايات المتحدة الأمريكية من خمسين دولة وعقد أول جلسة لها في العاشر من كانون الثاني عام ١٩٤٦م في لندن واختيرت مدينة نيويورك مقرا لها. للمزيد ينظر: حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص74.

(3)عبد الحليم خدام (1932-2020): هو سياسي سوري بارز، شغل عدة مناصب عليا في الدولة السورية خلال مدة حكم الرئيس حافظ الأسد، وكان من أبرز الشخصيات القيادية في حزب البعث العربي الاشتراكي، ولد في بانياس بمحافظة طرطوس عام 1932، وانضم إلى حزب البعث منذ شبابه، وتدرج في المناصب حتى أصبح وزيراً للخارجية عام 1970، ثم نائباً لرئيس الجمهورية منذ عام 1984، وحتى وفاة حافظ الأسد عام2000 كان خدام يعد من المقربين للرئيس الأسد، وشارك في صياغة سياسات الدولة داخليا وخارجيا، ولاسيما في الملفات اللبنانية والفلسطينية، وبعد وفاة حافظ الأسد، ساهم في ترتيبات انتقال الحكم إلى بشار الأسد، لكنه انشق عن النظام في 2005 منتقداً الفساد واحتكار السلطة، ليقيم لاحقا في باريس . للمزيد من التفاصيل ينظر:رؤى وحيد عبد الحسين السعدي، عبد الحليم خدام ودوره السياسي في سوريا (1932-1989)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، 2017.

(4)Jubin M. Goodarzi, Syria and Iran: Alliance Cooperation in a Changing Regional Environment, Ortadoğu Etütleri, Volume 4, No 2, January 2013, p.41.

(5)خافيير بيريز دي كوييار (1920-2020): ولد في ليما بالبيرو، وكان رجل أعمال ذي أصول إسبانية من مدينة سيغوفيا، وهاجر أجداده من إسبانيا في القرن الـ16، التحق دي كوييار بالسلك الدبلوماسي في بيرو عام 1944، وكان عضواً في وفد بيرو لأول اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي عقد في لندن عام 1946، وسرعان ما عين سكرتيرا في سفارات بيرو في كل من فرنسا والمملكة المتحدة وبوليفيا والبرازيل، عاد دي كوييار بعد هذه التجربة إلى ليما في عام 1961، ورقي إلى رتبة سفير وشغل عددا من المناصب الوزارية رفيعة المستوى، فعين أمينا عاما للعلاقات الخارجية (أي نائب وزير) في وزارة العلاقات الخارجية البيروفية عام 1966، ثم مستشارا قانونيا في الوزارة نفسها عام 1981، تقلد دي كوييار منصب سفير بيرو في سويسرا ما بين 1964 و1966، ثم أول سفير بيروفي لدى الاتحاد السوفيتي وبولندا ما بين 1969 و1971، وفنزويلا ما بين 1977 و1979، في عام 1971 شغل دي كوييار منصب الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة، وترأس وفدها في جميع دورات الجمعية العامة حتى عام 1975أصبح الأمين العام للأمم المتحدة خلال المدة (1982-1992) . للمزيد ينظر:

Javier Pérez de Cuéllar, Pilgrimage for Peace: Memoirs of the Secretary-General, St. Martin’s Press, New York, 1997 ؛

الأهرام(جريدة)، القاهرة ، العدد٤٣٥٦، ٥أذار ٢٠٢٠.

(6)على اكبر ولايتى، آن سوى ديپلماسى سياست و روابط خارجى جمهورى اسلامى ايران برپايه ياداشت هاى دوران وزارت امور خارجه ١٣٦٠-١٣٦١، جلد اول، مؤسسه آفرينندگان فرهنگ و تمدن اسلام و بوم ايران، تهران، ١٤٠١ش، ص 139.

(7)الحبيب الشطي (1916-1990): سياسي تونسي، تلقى تعليمه في مدرسة الصادقية في تونس، عمل في حقل الصحافة (1937-1952)، اعتقلته السلطات الفرنسية خلال الأعوام (1950 و 1952 و 1953) بسبب اتجاهاته الوطنية، وترأس قسم الإعلام في رئاسة مجلس الوزراء (1954-1955)، كان عضو المجلس الوطني للحزب الدستوري الجديد عام 1955، ومدير صحيفة العمل الناطقة باسم الحزب عام 1956، ونائب رئيس الجمعية الوطنية التونسية في العام نفسه، شغل بعد ذلك منصب سفير لبلاده في كل من لبنان والعراق 1957-1959) . للتفاصيل، ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، ج 2، ط4، بيروت ، 2001 ص 158.

[8]United Nations General Assembly(UNGA), Ninth Emergency Special Session, February 3,1982.

[9]عبدالله أميرى، سياست خارجى جمهورى اسلامى ايران، مؤسسه نشر علم نوين، تهران، 1385ش، ص ص63-64.

[10]مأساة صبرا وشاتيلا وقعت بين السادس عشر والثامن عشر من أيلول 1982 في مخيمي اللاجئين الفلسطينيين صبرا وشاتيلا في بيروت لبنان، بعد اغتيال الرئيس اللبناني بشير الجميل في الرابع عشر من أيلول 1982، استغلت ميليشيات لبنانية مسلحة، بقيادة القوات اللبنانية الموالية (لإسرائيل)، الفوضى العسكرية لارتكاب أعمال قتل جماعي بحق المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين من سكان المخيمين، بينما كانت القوات (الإسرائيلية) تحاصر المنطقة وتسيطر على محيطها، تعد المجزرة رمزاً لانتهاك حقوق الإنسان وجرائم الحرب، وأثارت إدانات دولية واسعة وحالات تحقيق قانونية لاحقة لتوثيق المسؤوليات المباشرة وغير المباشرة. للمزيد ينظر: إلياس سحاب، ذاكرة مجزرة صبرا وشاتيلا في مواجهة ذاكرة المحرقة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 55، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003.

[11]Ferdinand Smit, The Battle for South Lebanon: The Radicalization of Lebanon's Shi'ites1982–1985, Ph.D. dissertation, Faculty of Arts, Katholieke Universiteit Nijmegen, Netherlands , 2000, pp.225-226.

[12]منظمة مجاهدي خلق الإيرانية: هي حركة سياسية تأسست في السادس من أيلول 1965 على يد ثلاثة خريجين من جامعة طهران: محمد حنيف نجاد، وسعيد محسن، وعلي أصغر بديع زادكان، كان هدفها الإطاحة بحكم الشاه وإقامة نظام وطني ديمقراطي يمثل إرادة الشعب الإيراني، تستند المنظمة إلى الإسلام الثوري المستنير، الذي يجمع بين الفكر الديني والمبادئ الاجتماعية الحديثة، بعد الثورة الإيرانية عام 1979، دخلت في صراع مباشر مع نظام اية الله الخميني بسبب رفضه لمبدأ ولاية الفقيه، مما أدى إلى قمع واسع النطاق وإعدامات جماعية لأعضائها عام 1981في المنفى، أسس زعيمها مسعود رجوي، معارضته السياسية من باريس، مؤسسا المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية (NCRI) عام 1981، وفي عام 1987، شكلت أيضاً جيش التحرير الوطني الإيراني في العراق. للمزيد ينظر: زهير بن عبد الله بن عبد الكريم الشهري، منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة 1965–1981م دراسة تاريخية في التطور الفكري والسياسي، المجلد 29، العدد 7، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2021.

[13]علي حسين خامنئي (1939-) : ولد في مدينة مشهد . التحق بمدرسة (دار التعليم دياتني) لإكمال دراسته الابتدائية وبعد إكماله الدراسة الثانوية ، التحق بالحوزة العلمية ، وفي عام 1957 نقل دراسته إلى الحوزة الدينية في العراق ، واستمرت دراسته حتى عام 1964، وفي عام 1962انخرط في التنظيمات المناوئة للنظام ، مما أضطر الحكومة إلى اعتقاله ستة مرات في المدة 1962- 1975، انشأ الحزب الجمهوري الإسلامي ، وبعد الثورة الايرانية عام 1979 ، شكل اية الله الخميني مجلس شورى . وكان خامنئي أحد أعضاء هذا المجلس وتولى عدة مناصب في الدولة منها رئيس الجمهورية للمدة 1981-1989، أصبح المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران منذ عام 1989 .للمزيد ينظر : علي البغدادي ، رجال حول الإمام الخميني ، المركز الثقافي للدراسات الإسلامية ، بغداد ، 2010 ، ص ص31- 46 ؛ محسن كديور، ابتذال مرجعيت شيعه استيضاح مرجعيت مقام رهبرى حجت الاسلام والمسلمين خامنه اى، ناشر وباسيت رسمى محسن كديور، بى.جا،1393ش .

[14]علي أكبر هاشمي رفسنجاني(1934-2017): اسمه الحقيقي علي أكبر بهرماني، نسبةً إلى قرية بهرمان، أي الياقوتة الحمراء، ينحدر من عائلة متوسطة الحال في قرية نوق ببلدة بهرمان التابعة لمدينة رفسنجان، المشهورة بمحصولها من الفستق الذي يعد من أجود أنواع الفستق الإيراني، أطلق عليه والده اسم أكبر، فعرف فيما بعد باسم علي أكبر، أكمل تعليمه الابتدائي ودخول العلوم الدينية في رفسنجان وكرمان، ثم سافر عام 1948 إلى قم لمواصلة دراسته في معاهدها الدينية، التحق بالمدرسة الفيضية ثم مدرسة الحقاني، وكان آية الله الخميني من كبار أساتذتها، اعتقل رفسنجاني أكثر من مرة لتوليه دور القوى المؤيدة لآية الله الخميني في إيران، قضى نحو ثلاث سنوات في السجن(1975-1977)بسبب نشاطه السياسي، تولى رئاسة مجلس الشورى الإسلامي للمدة(1981- 1989)، ثم رئيسا للجمهورية الإسلامية الإيرانية

للمدة(1989- 1997)، ثم رئيسا للمصلحة الوطنية حتى وفاته. للمزيد ينظر: مهند عبد العزيز عيسى، سياسة إيران الخارجية في عهد الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني(1989-1997)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2014، ص 12؛ صادق زيبا كلام وفرشته سادات اتفاق فرو، هاشمى بدون روتوش، انتشارات روزنه،تهران،1387ش .

(15)على اكبر ولايتى، آن سوى ديپلماسى سياست وروابط خارجى جمهورى اسلامى ايران دوران وزارت امور مانه يادداى خارجه، جلد اول، ص410 .

(16)Siavosh Bigonah, The Foreign Policy of the Islamic Republic of Iran at 40:A Discourse Analysis:Master's Thesis, Department of Global Political Studies, University Malmö, Sweden, 2019, p.70.

(17)على اكبر ولايتى، آن سوى ديپلماسى سياست و روابط خارجى جمهورى اسلامى ايران برپايه ياداشت هاى دوران وزارت امور خارجه فرودين ۱۳۶۲- آبان۱۳۶۴، جلد دوم، مؤسسه آفرينندگان فرهنگ و تمدن اسلام و بوم ايران، تهران، ۱۴۰۴ش، ص132.

(18)اتفاقية كامب ديفيد: وهي الاتفاقية التي وقعها الرئيس المصري انور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن في ١٧ أيلول ١٩٧٨ في منتجع كامب ديفيد في الولايات المتحدة الأمريكية بعد سلسة من الاجتماعات دامت ثلاثة عشر يوماً ضمت وزراء خارجية الولايات المتحدة الامريكية ومصر و إسرائيل، وبعد ضغوطات من الولايات المتحدة الأمريكية وافق بيغن على الانسحاب من سيناء مقابل تنازلات مصرية تمثلت في اقامة سلام كامل مع (اسرائيل) ورفض بيغن الحلول المتعلقة بفلسطين والقدس وتم اعلان وثيقتين الأولى إطار السلام في المشرق العربي والثانية إبرام معاهدة سلام بين مصر و إسرائيل . للمزيد ينظر: عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد ١٩٦٧ - ١٩٧٩ دار عطوة مصر ١٩٨٨، ص ١٩٩ ؛ شريف جويد العلوان، تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي الصهيوني، دار واسط للنشر، بغداد، 1982، ص 245.

(19)الامم المتحدة الجمعية العامة، الدورة التاسعة و الثلاثون، نيويورك، 4 تشرين الأول 1984.

(20)على اكبر ولايتى، آن سوى ديپلماسى سياست و روابط خارجى جمهورى اسلامى ايران برپايه ياداشت هاى دوران وزارت امور خارجه فرودين ۱۳۶۲ آبان ۱۳۶۴، جلد دوم، ص 234.

(21)على اكبر ولايتى، ديدگاههاى جهانى جمهورى اسلامى إيران، واحد انتشارات دفتر روابط عمومى، تهران، 1365ش ، ص79.

(22)على اكبر ولايتى ، آن سوى ديپلماسى سياست وروابط خارجى جمهورى اسلامى ايران برپايه يادداشت هاى دوران وزارات امور خارجه ، ابان۱۳۶۴- اسفند۱۳۵۶، جلد ۳، مؤسسه افرينندگان فرهنگ وتمدن اسلام وبوم ايران ، تهران ، ۱۴۰۳ش ، ص ص 461-463.

(23)على اكبر ولايتى، آن سوى ديپلماسى سياست و روابط خارجى جمهورى اسلامى ايران برپايه ياداشت هاى دوران وزارت امور خارجه فرودين ۱۳۶۲ آبان ۱۳۶۴، جلد دوم، ص660.

(24)همان منبع ، ص661.

(25)همان منبع ، ص666.

(26)United Nations General Assembly, 42nd Session, 7 October 1987.

(27)قرار مجلس الأمن رقم 598 صدر في العشرين من تموز 1987، وهو القرار الذي دعا إلى إنهاء الحرب العراقية – الإيرانية التي استمرت منذ عام 1980، نص القرار على الوقف الفوري لإطلاق النار، وانسحاب القوات إلى الحدود الدولية المعترف بها، وتبادل الأسرى وفق اتفاقيات جنيف، وتعيين لجنة دولية لتحديد المسؤول عن بدء النزاع، فضلاً عن بدء مفاوضات مباشرة بين الطرفين برعاية الأمم المتحدة لتحقيق سلام دائم ، وقد قبل العراق القرار فوراً بينما قبلته إيران في تموز 1988، مما أدى إلى وقف إطلاق النار في آب 1988. للمزيد ينظر : ثائر صاحب شندل الحسني ، الموقف الدولي من الحرب العراقية – الايرانية 1980-1988، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة ، 2014 ، ص213-214.

(28) Los Angeles Times (New spaper), United States of America(USA) ,July26, 1988.

[29]حسن حسين ملا العرداوي، دعوات التعايش السلمي في مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي 1969–1990دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، 2022، ص47.

[30]محمد عبد الرحمن يونس، إيران ومنظمة المؤتمر الإسلامي (دراسة تاريخية سياسية)، مجلة الدراسات الإقليمية، المجلد 7، العدد 21، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2011، ص 4.

[31] أحمد سيكو توري (1922-1984): ولد في فارنا التي تقع على ساحل النيجر، هو من أسرة فقيرة، تعلم قراءة القرآن الكريم في كانكانلا، ثم انتقل إلى المعهد الفرنسي التقني، باشر سيكوتوري بأول عمل له عندما كان عمره ثمانية عشر عاما، وقد عمل كاتباً في شركة أعمال محلية، وتمكن بعد عام واحد من اجتياز الاختبار الذي يؤهله ليصبح كاتبا إداريا في دائرة الاتصالات والبريد العائدة للحكومة الفرنسية، قرر سيكوتوري ترك وظيفته واتجه إلى وزارة المالية عام ١٩٤٨، إلا أنه استقال بعد مدة من عمله اتجه إلى تنظيم الحزب العمالي وقيادته، انطلقت مسيرة سيكوتوري السياسية بعد نجاحه بتنظيم إضراب استمر لمدة ستة وسبعين يوماً، وفي عام ١٩٥١ فاز سيكوتوري بمقعد في الجمعية الوطنية الفرنسية، لكنه حرم من استلامه بعد أن طعنت السلطات الفرنسية في قانونية انتخابه وأفشلته، ثم فاز مرة أخرى عام ١٩٥٤، ثم ما لبث أن انتخب عام ١٩٥٥ محافظا لكوناكري، وفي عام ١٩٥٦ أخذ مقعده بوصفه نائبا لغينيا في الجمعية الوطنية الفرنسية، وأصبح سيكوتوري نائب رئيس المجلس الحكومي لغينيا، الذي ارتقت صلاحياته بمهام رئيس الدولة، وبعد استقلال غينيا عام ١٩٥٨ أصبح
رئيسا للجمهورية حتى وفاته. للمزيد من التفاصيل ينظر:
Thomas Patrick, Melady, Profiles of African Leaders, The Macmillan Company, New York, 1961, p.63; United Press International(UPI), President Ahmed Sekou Toure died Monday night of an apparent heart attack in Cleveland, Ohio, United States, 26 March 1984.

[32]على اكبر ولايتى، ديدگاه‌هاى جهانى جمهورى اسلامى ايران، وزارت امور خارجه، تهران، ١٣٦١ش، ص70.

[33] فيليب حبيب (1920-1992): هو دبلوماسي أمريكي من أصل لبناني، ولد في نيويورك، التحق بوزارة الخارجية الأمريكية عام 1949، وتدرج في المناصب حتى أصبح من أبرز الدبلوماسيين في السبعينيات والثمانينيات، شغل مناصب مهمة منها سفير الولايات المتحدة الامريكية في كوريا الجنوبية (1971–1974) ووكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية (1976–1978)، عرف بدوره كمبعوث رئاسي خاص إلى الشرق الأوسط عام 1982 خلال الاجتياح (الإسرائيلي) للبنان، ووساطته لخروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت. للمزيد ينظر: مرتضى خلف حسين السهلاني، فيليب حبيب ودوره الدبلوماسي في لبنان 1981-1982: دراسة تاريخية، مجلة ذي قار للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، المجلد 9، العدد 3، 2019، ص 97.

[34]محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، إيران ومنظمة المؤتمر الإسلامي دراسة تاريخية سياسية، قسم الدراسات التاريخية والثقافية مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2007، ص149.

[35]على اكبر ولايتى، آن سوى ديپلماسى سياست و روابط خارجى جمهورى اسلامى ايران دوران وزارت امور مانه يادداى خارجه، جلد اول، ص 409.

[36]مصطفى نياس (1939-): ولد بمدينة كولخ جنوب شرق العاصمة السنغالية داكار، من أسرة تتولى مشيخة الطريقة الصوفية التيجانية بالسنغال، تلقى تعليمه الابتدائي بمدينة كولخ، والإعدادي والثانوي بمدينة سينلوي في الشمال الشرقي للسنغال، وبعد إكماله التعليم الثانوي التحق بكلية الحقوق في جامعة الشيخ آنتا جوب بداكار، فكان من أوائل دفعات طلاب هذه الجامعة التي تأسست عام 1959، وخلال مسيرته الدراسية حصل على شهادات عليا من جامعات فرنسية، من بينها جامعة السوربون في قانون الأعمال، والقانون التجاري، والقضايا المتعلقة بالتنمية، وفي عام 1978 أصبح وزيرا للخارجية عام 1979 حتى عام 1984، ثم أصبح وزيراً للخارجية في المدة (1993-1998)، وبعد أربع سنوات من العمل على رأس الدبلوماسية عينه الرئيس السنغالي عبدو ضيوف رئيساً للحكومة للمدة (1983-1984) ثم (2000-2001) . للمزيد ينظر:

Clark, Andrew f , Lucy Colvin Phillips, Historical Dictionary of Senegal, 2nd ed , Scaracro Press, London, 1994, p. 240.

(37)محمد السيد سليم، منظمة المؤتمر الإسلامي وتسوية المنازعات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٥، القاهرة، ١٩٩١، ص14.

(38)علی اکبر ولایتی، دیدگاه‌های جهانی جمهوری اسلامی ایران، ص74.

(39)مهدي فتاحی، جشم انذار ایران به سازمان گنفرانس اسلامی به فرصت ها و ناگامای ها، فصلنامه اسیای مرکزی وقفقاز، شمارة ٨٤، تهران، ١٣٩٢ ش.

(40)علی اکبر ولایتی، آن سوی دیپلماسی سیاست و روابط خارجی جمهوری اسلامی ایران برپایه یاداشت های دوران وزارت امور خارجه فرودین ١٣٦٢ آبان ١٣٦٤، جلد دوم، ص146.

(41)منوچهر محمدی، تاریخ شفاهی سیاست خارجی جمهوری اسلامی ایران، مرکز اسناد انقلاب اسلامی، تهران، ١٣٨٩ش، ص521.

(42) همان منبع ، ص522.

(43)وزارت امور خارجه، کتاب سال سیاست خارجي جمهوري اسلامي ایران، دفتر مطالعات سیاسی وبین المللی، تهران، 1363ش، ص 34.

(44)علی اکبر ولایتی، آن سوی دیپلماسی سیاست و روابط خارجی جمهوری اسلامی ایران برپایه یاداشت های دوران وزارت امور خارجه فرودین ١٣٦٢ آبان ١٣٦٤، جلد دوم، ص320.

(45) علی اکبر ولایتی، آن سوی دیپلماسی سیاست وروابط خارجی جمهوری اسلامی ایران برپایه یادداشت های دوران وزارات امور خارجه، ابان١٣٦٤- اسفند١٣٥٦، جلد ٣، ص ص 540-545.

(46) شريف الدين بير زاده (١٩٢٣-٢٠١٧): ولد في ولاية برهاتبور تخرج من جامعة بومباي عام ١٩٤٥ من كلية الحقوق بتخصص القانون الدستوري، تسلم منصب وزارة الخارجية الباكستانية خلال المدة (١٩٦٦ ١٩٦٨ بعدها اصبح المدعي العام في باكستان (١٩٦٨-١٩٧١) وعمل بعدها مستشاراً قانونيا لكل من محمد ضياء الحق وبرويز مشرف (٢٠٠١- ٢٠٠٨) للمزيد ينظر: علاء عباس نعمه، محمد ايوب خان ودوره العسكري والسياسي في باكستان حتى عام ١٩٧٤، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١٥، ص ٢٤٨؛ معين الطاهر واخرون، يوميات أكرم زعيتر سنوات الأزمة ١٩٦٧–١٩٧٠، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٩، ص ٢٠٥.

(47)آيات مازن جابر حسين الركابي، إيران في منظمة المؤتمر الإسلامي 1969-1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل ، 2021، ص 167.

(48)الجمهورية (جريدة)، بغداد، العدد 6765، 24اذار 1988.

(49)الشرق الأوسط (جريدة)، الرياض، العدد 3405، 25اذار 1988.

(50) الدستور (جريدة)، عمان، العدد7395، 25اذار 1988.

(51) سعود بن فيصل آل سعود (١٩٤٠-٢٠١٥): ولد في الطائف، وتلقى تعليمه في مدرسة هون، وحصل على بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة برينستون عام ١٩٦٤، ثالث وزير خارجية في تاريخ المملكة العربية السعودية، خلفاً لوالده الملك فيصل في ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٥، واستمر في منصبه حتى ٢٩ نيسان ٢٠١٥، وهي أطول مدة ولاية في العالم (أكثر من أربعين عاما)، وكان يتقن سبع لغات، وشارك في تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١، وعرف بدبلوماسيته الحصيفة والحكيمة في التعامل مع القضايا الإقليمية والعالمية. للمزيد ينظر: وائل ناصر، حسين الاسماعيلي، سعود الفيصل ودوره في السياسة الخارجية السعودية حتى عام 1989، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2018؛ نزار بن عبيد مدني، سعود الفيصل حياته وشخصيته، رؤاه وأفكاره، أعماله وإنجازاته، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2018، ص89.

(52) آيات مازن جابر حسين الركابي، المصدر السابق، ص 169-171.

(53) الجزيرة (جريدة)، الرياض، العدد 5657، 25اذار 1988.

(54)هيلين محمد احمد، موقف المملكة العربية السعودية من حربي الخليج الأولى والثانية 1980-1991، رسالة ماجستير ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر، 2016، ص105.

(55)على اكبر عبد الرشيدى، جنبش عدم تعهد از آغا تا سال 1985، سروش، تهران، 1365ش، ص 22.

(56) جواهر لال نهرو (1889 –1964): هو أول رئيس وزراء للهند بعد استقلالها، تولى المنصب من 15 أب 1947 حتى وفاته في 27أيار 1964، كان زعيماً لحزب المؤتمر الوطني الهندي وعضواً أساسياً في حركة استقلال الهند ضد الاستعمار البريطاني، قبل رئاسته للوزراء، شغل منصب وزير الخارجية في حكومة انتقالية (1946–1947) وساهم في صياغة السياسات الخارجية للهند الحديثة ، عرف بسياسة عدم الانحياز في العلاقات الدولية، ودعم الديمقراطية البرلمانية والتنمية الاقتصادية والتصنيع، كما كان كاتباً ومفكراً، وترك إرثاً أدبياً من خلال كتاباته مثل The Discovery of India.للمزيد ينظر: انتصار علي عبد نجم المشهداني، جواهر لال نهرو ومواقفه من القضايا العربية، رسالة ماجستير ، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، 2002.

(57) أحمد سوكارنو (1901 –1970): هو الزعيم المؤسس لجمهورية إندونيسيا وأول رئيس لها بعد استقلالها، تولى منصب رئيس إندونيسيا من 18 اب 1945 حتى 12اذار 1967، وأدى دوراً محورياً في قيادة حركة الاستقلال ضد الاستعمار الهولندي، كان أيضاً رئيساً للحزب الوطني الإندونيسي ومهندساً للنظام السياسي المعروف بـ الديماكراسي الموجهة الذي دمج بين القومية والدين والشيوعية بطريقة معتدلة، وساهم في تعزيز الوحدة الوطنية والسيادة الإندونيسية، وترك إرثاً فكرياً وأدبياً من خلال خطبه وكتاباته. للمزيد ينظر:

Ahmed Sukarno, Sukarno: An Autobiography as Told to Cindy Adams , Gunung Agung Publishing,Jakarta , 1972.

(58)جوزيف بروز تيتو (1892-1980) : من أصل كرواتي كان زعيم الحزب الشيوعي اليوغسلافي للمدة (1939-1980) وقائد المقاومة اليوغسلافية ضد الاحتلال النازي للمدة (1941 1945) ورئيس وزراء يوغسلافيا للمدة (1943-1953) ثم رئيس الدولة منذ 1953 حتى وفاته 1980 . للمزيد ينظر : بيداء محمود أحمد سويلم، جوزيب بروز تيتو حياته ومواقفه من القضايا العربية، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد، 2003.

(59) كوامي نكروما (1909–1972): هو مؤسس دولة غانا المستقلة وأول رئيس وزراء لها (1952–1960)، ثم أول رئيس للجمهورية (1960–1966). قاد حركة التحرر الوطني ضد الاستعمار البريطاني، وكان من مؤسسي منظمة الوحدة الإفريقية، وداعياً للوحدة الاقتصادية والسياسية بين الدول الإفريقية، أُطيح به بانقلاب عسكري عام 1966 أثناء وجوده في الخارج، وتوفي في بوخارست عام 1972.للمزيد ينظر:

David Birmingham, Kwame Nkrumah: Vision and Tragedy, Ohio University Press, Ohio,1990.

(60)محمد صالحى، جنبش غير متعهدها، از ابتدا تا يانزدهمين اجلاس وزراى خارجه، در مقالهشناسى جنبش عدم تعهد (سيرى بر آراء وديدكاههاي يروهشكران علمى كشور)، نشر جمهور ايران، تهران، 1391ش، ص21.

(61)على اكبر عبد الرشيدى، منبع قبلى، ص24.

(62)إسيدورو مالميركا بويولي(1930-2001): هو سياسي ودبلوماسي كوبي ولد في هافانا، وتوفي في المدينة نفسها نتيجة سرطان الرئة، بدأ نشاطه في حزب العمال الشعبي قبل أن يصبح من مؤسسي الحزب الشيوعي الكوبي وجهاز أمن الدولة بعد ثورة 1959، كان المدير المؤسس لصحيفة «غرانما» الرسمية للحزب، تولى منصب وزير الخارجية من شباط 1976 إلى حزيران 1992، فضلاً عن عمله نائباً لرئيس مجلس الوزراء، وادى دوراً رئيسياً في رسم السياسة الخارجية لكوبا خلال الحرب الباردة، لاسيما في دعم الحركات الثورية والتحالف مع الدول الاشتراكية، بعد تركه الوزارة لأسباب صحية، عمل في إدارة إعلامية موجهة للمستثمرين الأجانب. للمزيد ينظر:

Isidoro Malmercapopoli, Seventy Years for Cuba, Edificio Octaidro, Spain, 2001.

(63)على اكبر ولايتى، آن سوى ديپلماسى سياست و روابط خارجى جمهورى اسلامى ايران دوران وزارت امور مانه ياددا خارجه، جلد اول، ص 228

(64)Voice and Herald. Iranian Foreign Minister Visits Kuwait. Riha, May6, 1982.

[65]على اكبر ولايتى، آن سوى ديپلماسى سياست و روابط خارجى جمهورى اسلامى ايران دوران وزارت امور مانه يادا خارجه، جلد اول ، ص 230.

[66]على اكبر ولايتى، آن سوى ديپلماسى سياست و روابط خارجى جمهورى اسلامى ايران برپايه ياداشت هاى دوران وزارت امور خارجه فرودين ۱۳۶2 آبان ۱۳۶۴، جلد دوم، ص 235.

[67]Al-Sharq Al-Awsat, Coverage of Non-Aligned Foreign Ministers Meeting in Nicosia, London, No23, July 16 ,1982.

[68]Masoud Kazemzadeh, Iran's Foreign Policy:Elite Factionalism, Ideology, the Nuclear Weapons Program, Routledge, London, 2020, p.269.

[69]نظام سوموزا: هو نظام سلطوي وأسري حكم نيكاراغوا من عام (1936 حتى 1979)، وقد اشتهر بسيطرة أسرة سوموزا على كل مفاصل الدولة السياسية والعسكرية والاقتصادية، أسسه الجنرال أنستاسيو سوموزا غارسيا الذي استلم السلطة بعد اغتيال أول رئيس للحرس الوطني، واستمر في حكم البلاد من خلال السيطرة على الجيش ووزارة الداخلية، مستفيداً من دعم الولايات المتحدة الأمريكية التي رأت فيه حليفاً ضد الشيوعية في الولايات المتحدة الامريكية بعد اغتيال أنستاسيو غارسيا عام 1956، تولى الحكم ابناه لويس سوموزا ديبايلي (1956–1963) ثم أنستاسيو سوموزا ديبايلي (1967–1979)، واستمر النظام في ممارسة القمع السياسي، والتلاعب بالانتخابات، والاستفادة من الموارد الاقتصادية للبلاد لتعزيز ثروة الاسرة وحلفائها، تميز النظام بالفساد السياسي والاقتصادي وبسيطرة شبه كاملة على الإعلام والمؤسسات القضائية، مما أدى إلى تزايد المعارضة الشعبية. للمزيد ينظر:

Knut Walter, The Anastasio Somoza Regime 1936–1956, University of North Carolina Press, Chapel Hill ,Carolina, 1993, pp. 21–22.

[70]على اكبر ولايتى، آن سوى ديپلماسى سياست و روابط خارجى جمهورى اسلامى ايران دوران وزارت امور مانه يادا خارجه، جلد اول، ص ص 511-513

[71]عبد القادر شاهول حميد(1927-1999): سياسي ودبلوماسي سريلانكي ولد في أكورانا، وتوفي في كولومبو، شغل منصب وزير الخارجية في سريلانكا لمرحلتين(1977–1989)، ثم (1993–1994)، وكان أول من يتولى هذه الحقيبة بشكل مستقل بعد أن كانت من اختصاص رئيس الوزراء منذ الاستقلال، مثل بلاده في حركة عدم الانحياز والأمم المتحدة، وعرف بدوره في تعزيز علاقات سريلانكا مع الدول النامية والدول العربية، كما تولى وزارة العدل والتعليم العالي(1990–1993) واحتفظ بمقعده في البرلمان لأربعة عقود، ليصبح أحد أقدم النواب خدمة في البلاد. للمزيد ينظر:

Abdul Kadir Shahul Hamid, Valley of the Jewels: Parliamentary Speeches of Abdul Kadir Shahul Hamid, Ministry of Foreign Affairs of Sri Lanka, Colombo, 2014, p. 25.

[72]على اكبر ولايتى، حرفى از هزاران: مجموعه مقالات، گفتگوها و سخنرانى‌ها، شركت كتاب‌هاى جيبى فرانكلين، تهران، ۱۳۹۳ش، ص ص758-762.

[73]همان منبع ، ص ص 763-764.

[74] ناراسيمها راو (1921- 2004): سياسي هندي تولى العديد من المناصب السياسية منها عضواً في المؤتمر الوطني الهندي عام 1940، عمل كمحرر لمجلة أسبوعية تعرف ب(مجلة كاكاتيا باتريكا) في عام 1948، وفي عام 1957 شغل منصب ممثل في الجمعية التشريعية لولاية أندرا براديش عام 1962، تولى منصب وزير القانون، وفي عام 1964 تولى منصب وزير الصحة والأعلام، خلال المدة(1968- 1971) تولى منصب وزير التربية والتعليم، وفي عام 1972تولى منصب نائب رئيس جمعية جنوب الهند في ولاية مدراس، وفي عام 1974 أصبح رئيسا لأكاديمية التيلجو في ولاية أندرا براديش، عام 1975 تولى منصب أمين عام لجنة المؤتمر الوطني الهندي حتى عام 1976، خلال المدة(1980 – 1984)تولى منصب وزير الخارجية خلال المدة (1988-1989)، وفي 1991 تولى منصب رئيس الوزراء حتى عام 1996. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Shinley Calsang-Botia, Indian Characters, N.EDT,New Delhi, 2014, p. 33.

(75) د. ك. و، ملفات وزارة الخارجية العراقية، رقم الملف 20325-303، العلاقة مع الهند، وصول ولايتي الى نيودلهي، 2آذار 1983، ص43.

(76)على اكبر ولايتى، آن سوى ديپلماسى سياست وروابط خارجى جمهورى اسلامى ايران دوران وزارت امور مانه يادداى خارجه، جلد اول، ص543.

(77)على اكبر ولايتى، آن سوى ديپلماسى سياست و روابط خارجى جمهورى اسلامى ايران برپايه ياداشت هاى دوران وزارت امور خارجه فرودين ۱۳۶۲ آبان ۱۳۶۴، جلد دوم، ص544.

(78)United Nations, Report of the Meeting of Ministers for Foreign Affairs of the Non-Aligned Movement, Luanda, Department of Political Affairs and Security Council, New York, September 1985,pp.4-7.

(79)على اكبر ولايتى، آن سوى ديپلماسى سياست و روابط خارجى جمهورى اسلامى ايران برپايه ياداشت هاى دوران وزارت امور خارجه فرودين ۱۳۶۲ آبان ۱۳۶۴، جلد دوم، ص ص 546-548.

(80)بهران نوازنى، كاهمشار سياست خارجى إيراناز دى ماه 1356تا مرداد ماه 1367، جلد1، مركز اسناد انقلاب اسلامى، تهران، 1374ش، ص ص145-147.

(81) روح الله الخميني(١٩٠٢ - ١٩٨٩م): ولد روح الله الخميني في مدينة خمين احدى مدن طهران ، ولم يتم الخمسة اشهر حتى توفي والده على يد قطاع طرق وبعد وفاة والده امضى حياته في كنف والدته السيدة هاجر التي توفيت وله من العمر خمسة عشر عاماً، درس منذ نعومة اظفاره علوم المنطق والفقه والاصول واللغة العربية على ايدي اساتيذ عصره منهم الميرزا محمود افتخار والميرزا رضا النجفي وآخرون، تولى زعامة الحوزة العلمية اعقاب وفاة اية الله بهشتي عام ١٩٦٢م وكان يعد من ابرز من قاد لواء المعارضة ضد الشاه والاسرة البهلوية ، اذ عارض الثورة البيضاء لعام 1963 ووقف ضد الشاه ، مما اجبر الاخير على نفيه الى العراق للمدة (1964-1978) وخرج من العراق الى فرنسا عام 1978 وبقي فيها اشهر وعاد الى إيرانفي عام 1979 بعد سقوط نظام الشاه واصبح قائد الثورة الاسلامية والمرشد الاعلى حتى وفاته عام 1989 . للتفاصيل عن حياته. ينظر: هشام رزاق علي هليبي الجبوري ، روح الله الخميني ونشاطه السياسي حتى عام 1979، رسالة ماجستير ، كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، 2017؛ سعيد ضيائي فر ، الامام الخميني منهجه في الاجتهاد ومدرسته الفقهية، ترجمة : رعد الحجاج، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، ٢٠١٥، ص324 .

(82)مركز پژوهش، سنجش و اسناد رياست جمهوري إيران و جنبش عدم تعهد به روايت اسناد از باندونگ تا تهران، نشر جمهور ايران، تهران، 1391ش، ص32.

(83) روبرت موغابي (1924-2019): هو قائد سياسي وزعيم حركة التحرير في زيمبابوي، تعلم في زيمبابوي وجنوب أفريقيا، إذ درس في جامعة أليسون في كاب تاون بين 1945 و 1949، وحصل على شهادة في الأدب الإنجليزي من جامعة غانا بين 1950 و 1952، بدأ حياته المهنية كمعلم في زيمبابوي، ثم انخرط في العمل السياسي بعد أن عاد إلى بلاده في 1960، قاد حركة التحرير الزيمبابوية ضد الاستعمار البريطاني وحكم الأقلية البيضاء في روديسيا، أصبح رئيس وزراء زيمبابوي في المدة (1980-1987) بعد حصول البلاد على استقلالها، ثم رئيساً للبلاد في 1987، رغم بدايته كزعيم للتحرير، تحول حكمه إلى ديكتاتورية أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي وحقوق الإنسان في البلاد، في 2017، تمت الاطاحه به عبر انقلاب عسكري بعد (37) عاماً في السلطة. للمزيد ينظَر:

Stephen Chan, Robert Mugabe:A Life of Power and Violence, I.B. Tauris, London, 2003; The Guardian (newspaper), United Kingdom, September 6, 2019.

(84)مركز پژوهش، منبع قبلى، ص 33- 36.

(85) الثورة(جريدة)، دمشق، العدد 6521، 23أيلول 1987.

(86) الدستور(جريدة)، العدد 7378، 7 أيلول 1988.
(87) الوفاق(جريدة)، الكويت، العدد 5464، 8 أيلول 1988.

قائمة المصادر

اولاً : الوثائق

أ-الوثائق العربية غير منشورة

1- د. ك. و، ملفات وزارة الخارجية العراقية، رقم الملف 20325-303، العلاقة مع الهند، وصول ولايتي الى نيودلهي، 2آذار 1983، ص43.

ب- الوثائق العربية المنشورة

1- الامم المتحدة الجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، نيويورك، 4 تشرين الأول 1984.
2- مجلس الامن الدولي، القرار598، 20 تموز1987.

ت – الوثائق الاجنبية

1- United Nations General Assembly, Ninth Emergency Special Session, February 3, 1982.
2- United Nations General Assembly, 42nd Session, October7 1987.
3- United Nations, Report of the Meeting of Ministers for Foreign Affairs of the Non-Aligned Movement, Luanda, Department of Political Affairs and Security Council, New York, September 1985.
4- United Press International(UPI), President Ahmed Sekou Toure died Monday night of an apparent heart attack in Cleveland, Ohio, United States, March26, 1984 .

ثانياً : الرسائل الجامعية

أ - العربية

1. انتصار علي عبد نجم المشهداني، جواهر لال نهرو ومواقفه من القضايا العربية، رسالة ماجستير ، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، 2002.
2. آيات مازن جابر حسين الركابي، إيران في منظمة المؤتمر الإسلامي 1969-1988، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، 2021.
3. بيداء محمود أحمد سويلم، جوزيب بروز تيتو حياته ومواقفه من القضايا العربية، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد، 2003.
4. ثائر صاحب شندل الحسني ، الموقف الدولي من الحرب العراقية – الايرانية 1980-1988، رسالة ماجستير ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، 2014 .
5. حسن حسين ملا العرداوي، دعوات التعايش السلمي في مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي 1969–1990دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، 2022 .
6. رؤى وحيد عبد الحسين السعدي، عبد الحليم خدام ودوره السياسي في سوريا (1932-1989)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، 2017.

7. علاء عباس نعمه، محمد أيوب خان ودوره العسكري والسياسي في باكستان حتى عام ١٩٧٤، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١٥.
8. مرتضى خلف حسين السهلاني، فيليب حبيب ودوره الدبلوماسي في لبنان 1981-1982: دراسة تاريخية، مجلة ذي قار للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، المجلد 9، العدد 3، 2019.
9. مهند عبد العزيز عيسى، سياسة إيران الخارجية في عهد الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني(1989-1997)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2014 .
10. هشام رزاق علي هليبي الجبوري ، روح الله الخميني ونشاطه السياسي حتى عام 1979، رسالة ماجستير ، كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، 2017.
11. هيلين محمد احمد، موقف المملكة العربية السعودية من حربي الخليج الأولى والثانية 1980-1991، رسالة ماجستير ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر، 2016.
12. وائل ناصر، حسين الاسماعيلي، سعود الفيصل ودوره في السياسة الخارجية السعودية حتى عام 1989، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2018؛

ب – الرسائل الجامعية باللغة الانكليزية

1- Ferdinand Smit, The Battle for South Lebanon: The Radicalization of Lebanon's Shi'ites1982–1985, Ph.D. dissertation, Faculty of Arts, Katholieke Universiteit Nijmegen , Netherlands, 2000.
2- Siavosh Bigonah, The Foreign Policy of the Islamic Republic of Iran at 40:A Discourse Analysis:Master's Thesis, Department of Global Political Studies, University Malmö, Sweden, 2019.

ثالثاً : الكتب

أ - الكتب العربية

3- إلياس سحاب، ذاكرة مجزرة صبرا وشاتيلا في مواجهة ذاكرة المحرقة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 55، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003.
4- حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.
5- سعيد ضيائي فر ، الامام الخميني منهجه في الاجتهاد ومدرسته الفقهية، ترجمة، رعد الحجاج، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، ٢٠١٥.
6- شاكر كسرائي، إيران الأحزاب والشخصيات السياسية(1890-2013)، الرياض الريس للكتب والنشر، بيروت،2014.
7- شريف جويد العلوان، تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي الصهيوني، دار واسط للنشر، بغداد، 1982.
8- عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد ١٩٦٧ - ١٩٧٩ دار عطوة ، مصر ١٩٨٨.

9- علي البغدادي ، رجال حول الإمام الخميني ، المركز الثقافي للدراسات الإسلامية ، بغداد ، 2010 .

10-معين الطاهر واخرون، يوميات أكرم زعيتر سنوات الأزمة ١٩٦٧–١٩٧٠، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2019.

11-نزار بن عبيد مدني، سعود الفيصل حياته وشخصيته، رؤاه وأفكاره، أعماله وإنجازاته، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2018، ص89.

ب – الكتب باللغة الانكليزية

5- Abdul Kadir Shahul Hamid, Valley of the Jewels: Parliamentary Speeches of Abdul Kadir Shahul Hamid, Ministry of Foreign Affairs of Sri Lanka, Colombo, 2014.
6- Ahmed Sukarno, Sukarno: An Autobiography as Told to Cindy Adams , Gunung Agung Publishing,Jakarta , 1972.
7- Al-Sharq Al-Awsat, Coverage of Non-Aligned Foreign Ministers Meeting in Nicosia, London, No.23, July 16 , 1982.
8- Clark, Andrew f , Lucy Colvin Phillips, Historical Dictionary of Senegal, 2nd ed , Scaracro Press, London, 1994.
9- David Birmingham, Kwame Nkrumah: Vision and Tragedy, Ohio University Press, Ohio,1990.
10- Isidoro Malmercapopoli, Seventy Years for Cuba, Edificio Octaidro, Spain, 2001.
11- Javier Pérez de Cuéllar, Pilgrimage for Peace: Memoirs of the Secretary-General, St. Martin's Press, New York, 1997.
12- Knut Walter, The Anastasio Somoza Regime 1936–1956, University of North Carolina Press, Chapel Hill ,Carolina, 1993.
13- Masoud Kazemzadeh, Iran's Foreign Policy: Elite Factionalism, Ideology, the Nuclear Weapons Program, Routledge , London, 2020.
14- Shinley Calsang-Botia, Indian Characters, N.edt ,New Delhi, 2014.
15- Stephen Chan, Robert Mugabe :A Life of Power and Violence, I.B. Tauris, London, 2003
16- Thomas Patrick, Melady, Profiles of African Leaders, The Macmillan Company, New York, 1961
17- Voice and Herald. Iranian Foreign Minister Visits Kuwait , Riha, May 6, 1982.

ت - الكتب الفارسية

1. احمد عبد الله پور، وزرای امور خارجه ایران از استقرار مشروطه تاکنون، انتشارات آرون، چاپ دوم، تهران، ١٣٩٨ش .
2. بهران نوازنی، کاهمشار سیاست خارجی إیراناز دی ماه 1356تا مرداد ماه 1367، جلد1، مرکز اسناد انقلاب اسلامی، تهران، 1374ش .
3. صادق زیبا کلام وفرشته سادات اتفاق فرو، هاشمی بدون روتوش، انتشارات روزنه، تهران،1387ش .
4. عبدالله أمیری، سیاست خارجی جمهوری اسلامی ایران، مؤسسه نشر علم نوین، تهران، 1385ش .
5. علی اکبر عبد الرشیدی، جنبش عدم تعهد از آغا تا سال 1985، سروش، تهران، 1365ش .
6. علی اکبر ولایتی، دیدگاه‌های جهانی جمهوری اسلامی ایران، وزارت امور خارجه، تهران، ١٣٦١ش .

7. ـــــــــ ، آن سوی دیپلماسی سیاست و روابط خارجی جمهوری اسلامی ایران بریایه یاداشت های دوران وزارت امور خارجه فرودین ۱۳۶2- آبان۱۳۶۴، جلد دوم، مؤسسه آفرینندگان فرهنگ و تمدن اسلام و بوم ایران، تهران، ۱۴۰۴ش.
8. ـــــــــ ، حرفی از هزاران : مجموعه مقالات، گفتگوها و سخنرانی‌ها، شرکت کتاب‌های جیبی فرانکلین، تهران، ۱۳۹۳ش .
9. ـــــــــ ، آن سوی دیپلماسی سیاست وروابط خارجی جمهوری اسلامی ایران برپایه یادداشت های دوران وزارات امور خارجه ، ابان۱۳۶۴- اسفند۱۳۵۶، جلد ۳، مؤسسه افرینندگان فرهنگ وتمدن اسلام وبوم ایران ، تهران ، ۱۴۰۳ش .
10. ـــــــــ ، آن سوی دیپلماسی سیاست و روابط خارجی جمهوری اسلامی ایران بریایه یاداشت های دوران وزارت امور خارجه ۱۳۶۰-۱۳۶۱، جلد اول، مؤسسه آفرینندگان فرهنگ و تمدن اسلام و بوم ایران، تهران، ۱۴۰۱ش.
11. ـــــــــ ، دیدگاههای جهانی جمهوری اسلامی إیران، واحد انتشارات دفتر روابط عمومی، تهران، 1365ش ، ص79.
12. محسن کدیور، ابتذال مرجعیت شیعه استیضاح مرجعیت مقام رهبری حجت الاسلام والمسلمین خامنه ای، ناشر وباسیت رسمی محسن کدیور، بی.جا،1393ش .
13. محمد صالحی، جنبش غیر متعهدها، از ابتدا تا یانزدهمین اجلاس وزرای خارجه، در مقالهشناسی جنبش عدم تعهد (سیری بر آراء ودیدکاههاي یروهشکران علمی کشور)، نشر جمهوری ایران، تهران، 1391ش .
14. مرکز پژوهش، سنجش و اسناد ریاست جمهوري إیرانو جنبش عدم تعهد به روایت اسناد از باندونگ تا تهران، نشر جمهور ایران، تهران، 1391ش .
15. منوچهر محمدی، تاریخ شفاهی سیاست خارجی جمهوری اسلامی ایران، مرکز اسناد انقلاب اسلامی، تهران، ۱۳۸۹ش .
16. مهدي فتاحی، جشم انذار ایران به سازمان گنفرانس اسلامی به فرصت ها و ناگامای ها، فصلنامه اسیای مرکزی وقفقاز، شمارة ٨٤، تهران، ۱۳۹۲ ش.
17. وزارت امور خارجه، کتاب سال سیاست خارجي جمهوري اسلامي ایران، دفتر مطالعات سیاسی وبین المللی، تهران، 1363ش .

رابعاً: البحوث والدراسات

أ – العربية

1. زهير بن عبد الله بن عبد الكريم الشهري، منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة 1965–1981م دراسة تاريخية في التطور الفكري والسياسي، المجلد 29، العدد 7، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2021.

2. محمد السيد سليم، منظمة المؤتمر الإسلامي وتسوية المنازعات، مجلة السياسة الدولية، العدد 105، القاهرة،1991 .
3. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، إيران ومنظمة المؤتمر الإسلامي دراسة تاريخية سياسية، قسم الدراسات التاريخية والثقافية مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2007.
4. محمد عبد الرحمن يونس، إيران ومنظمة المؤتمر الإسلامي (دراسة تاريخية سياسية)، مجلة الدراسات الإقليمية، المجلد 7، العدد 21، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2011.

ب – البحوث باللغة الانكليزية

1- Jubin M. Goodarzi, Syria and Iran: Alliance Cooperation in a Changing Regional Environment, Ortadoğu Etütleri, Volume 4, No 2, January 2013 .

خامساً : الموسوعات

1- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، ج 2، ط4، بيروت ، 2001 .

سادساً : الصحف

أ - العربية

1. الأهرام(جريدة)، القاهرة ، العدد٤٣٥٦، ٥أذار ٢٠٢٠.
2. الثورة(جريدة)، دمشق، العدد 6521، 23أيلول 1987.
3. الجزيرة (جريدة)، الرياض، العدد 5657، 25اذار 1988.
4. الجمهورية (جريدة)، بغداد، العدد 6765، 24اذار 1988.
5. الدستور (جريدة)، عمان، العدد7395، 25اذار 1988.
6. الدستور(جريدة)، العدد 7378، 7 أيلول 1988.
7. الشرق الأوسط (جريدة)، الرياض، العدد 3405، 25اذار 1988.
8. الوفاق(جريدة)، الكويت، العدد 5464، 8 أيلول 1988.

ب – الأجنبية

1- Los Angeles Times (Newspaper), United States of America(USA) ,July26, 1988.
2- The Guardian (Newspaper), United Kingdom, September6 , 2019.